الدور الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ لأصحاب الوظائف الدينيّة في مدينة نابلس في القرن 13هـ/ 19م سجلات محكمة نابلس الشرعيّة مصدرًا

*محمد ماجد الحزماوي**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بعض مظاهر الحياة الاجتماعية في مدينة نابلس خلال القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر، وتحديدًا أصحاب الوظائف الدينية المختلفة.

وتتناول الدراسة أربعة أنواع من الوظائف الدينية، هي: المُفتون، والعاملون في المحكمة الشرعيّة وعلى رأسهم القاضي الشرعي الذي كان يُعدّ من أهم أصحاب الوظائف الدينية، إضافة إلى بعض موظفي المحكمة وبخاصّة الكَتَبَة، وأرباب الوظائف الإدارية والخدماتية المتعلقة بالوقف، وأخيرًا العاملون في المساجد.

واعتمدت الدراسة على نحو أساس على سجلّات محكمة نابلس الشرعية بوصفها مادة وثائقية مهمّة تحتوي على معلومات قيّمة وغنية لا توجد في المصادر التاريخيّة الأخرى.

الكلمات الدالة : نابلس، القرن التاسع عشر، سجلّات محكمة نابلس الشرعيّة، المحكمة الشرعيّة.

المقدمة:

يُعدّ نظام الإفتاء معاونًا لنظام القضاء؛ إذ كان المُفتون يعاونون القضاة في مهامّهم بالإضافة إلى وظيفتهم في الإفتاء، وترأس مفتي إستانبول جميع المُفتين في الدولة العثمانية، وكان المُفتون في بلاد الشام على نحو عام من المشايخ المحليين، وقد جرت العادة أن يثبت الباب العالي المشايخ الأحناف في مناصبهم، بينما كان الحكام المحليون يعيّنون المشايخ من المذاهب الأخرى[1].

وعلى الرغم من نفوذ مفتي إستانبول أو شيخ الإسلام فإنّ جهاز الإفتاء كان أقلّ تنظيمًا من جهاز القضاء، كما أنّ المُفتين كانوا أقل مرتبة من القضاة وأعلى مرتبة من نواب الشرع، ولم يكن المُفتون يتقاضون أية رواتب رسمية، غير أن الدولة بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بصرف رواتب للمُفتين ولورثتهم، كما لم يكونوا كالقضاة يرتّبون في طبقات ويرقّون من إحداها إلى الأخرى، فهم من الناحية النظرية كانوا متساويين مع بعضهم بعضًا، كما اختلفوا عن القضاة في أنهم كانوا في الغالب يشغلون وظائفهم مدى الحياة[2].

---

* كليّة الآداب، جامعة قطر، تاريخ الاستلام: 2018/8/20، تاريخ القبول: 2019/8/1.

(1) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1918، مصر: دار المعارف، 1969، ص119. عادل مناع، لواء القدس أواسط العهد العثماني، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008، ص167.

(2) عوض، الإدارة العثمانية، ص118–119. محمد علي فهيم بيومي، مخصّصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني 1517–1805، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 1999، ص329.

©2019م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

وقد حظي المُفتي بمكانة مهمّة في المجتمع ونال احترامًا واسعًا بين الأهالي، بدليل الألقاب التي خوطب بها، ومنها "عين العلماء والأعلام"[3] و"جناب فخر المدرّسين الكرام وعمدة المحققين الفخام مولانا الهمام"[4] و"فخر الفُضلاء والسادات الفخام وعمدة المدرّسين العظام"[5] و"عمدة الفُضلاء الكرام وزبدة السادات الفخام سلالة الصحابة العظام"[6].

وتمثلت وظيفة المُفتي في إصدار الفتاوي وإبداء الرأي في بعض المسائل الفقهية عند استشارته، أو إعطاء الإجابات عن أسئلة تتعلق بحياة الناس اليومية، ويوجه هذه الأسئلة عادة القاضي الشرعي أو نائب الشرع أو أناس عاديون، ويطلب من المُفتي إبداء رأيه على ذلك وِفقًا للشريعة الإسلامية، وغالبًا ما تكون المسائل التي تعرض على المُفتي ترتبط بدعاوٍ قدّمت لإصدار حكم القضاء الشرعي فيها؛ ولذلك أصبح للمفتي نفوذ كبير ودور مهم في المحكمة الشرعية إلى جانب القاضي الشرعي أو نائب الشرع[7].

ويزخر السجل الشرعي بالعديد من القضايا التي استشار فيها القاضي المُفتي لإصدار حكمه فيها، فقد ذكرت إحدى الحجج الشرعية شراء أحمد سالم من أسعد كمال البنا الوكيل الشرعي عن مصطفى الزوكاري البنا طبقة وبيتًا في دار الزوكاري الواقعة بحوش حمام السامرة بمحلة الياسمينة[8] بثمن مقداره خمسة آلاف قرش أسدي[9]. وفي اليوم التالي للبيع حضرت إلى المحكمة الشرعية في نابلس صالحة مصطفى الزوكاري ابنة البائع و"تملكت جميع المبيع بالشفعة الشرعية بحق الجوار كونها جارة ملاصقة للمبيع المذكور... بحضور أبيها البائع". وطلبت من المشتري رفع يده عن العقار المبيع وتسليمه لها، غير أنّ المشتري المدّعى عليه ذكر أنّ المدّعية علمت بالبيع وبقيمة الثمن المدفوع، و"تركت طلب المواثبة[10]

---

(3) سجل شرعي محكمة نابلس رقم 12، غرة ذي القعدة 1268هـ/ 18 آب 1852م، ص85. وسيشار إلى هذا المصدر لاحقًا باختصار س ش ثم يذكر رقم السجل. ويوجد نسخة مصورة من هذه السجلات محفوظة على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

(4) س ش12، أوائل جمادى الثانية 1272هـ/ 9 شباط 1856م، ص144.

(5) س ش12، 21 جمادى الثانية 1272هـ/ 29 شباط 1856م، ص147.

(6) س ش11، 9 شوال 1263هـ/ 21 أيلول 1847م، ص35.

(7) مناع، لواء القدس، ص165.

(8) **محلة الياسمينة:** سميّت بالياسمينة لوجود شجرة ياسمينة كبيرة في ساحتها. إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 4 أجزاء، نابلس: مطبعة النصر التجارية، 1961، ج2، ص560. عبدالله صالح كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، نابلس، 1992، ص102.

(9) س ش14، 10 صفر 1283هـ/ 25 حزيران 1866م، ص135. وسمّي القرش الأسدي لوجود صورة أسد على وجهيه والمشتقة من أصل هولندي،

وكان من أكثر الوحدات النقدية تداولًا في المنطقة خلال القرن التاسع عشر. هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، جزأين، ترجمة عبدالمجيد القيسي، دمشق: دار المدى، 1997، ج2، ص62. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف، 1961، ص337.

(10) **طلب المواثبة:** المواثبة من واثب يواثب ووثابًا فهو مواثب والمفعول مواثب من المبادرة والاستعجال والإسراع، ويعني ذلك أن يقول الشفيع كلامًا يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سُمع فيه عقد البيع في الحال كقوله أنا شفيع المبيع أو أطلبه بالشفعة، وعلى الشفيع بعد طلب المواثبة أن يُشهد ويطلب طلب التقرير والإشهاد. وهذا الطلب لا بد منه بعد طلب المواثبة حتى لو تمكّن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفعته، وإن لم يتمكّن منه لا تبطل ولو أشهد في طلب

بل خرجت من بيتها إلى السوق وأخذت رجلًا من السوق وأشهدت على العقار عند القاضي؛ حيث إنها تركت طلب المواثبة بطلت شفعتها". غير أنّ المدّعية ذكرت أنها عندما علمت بالبيع والثمن "سكتت ولم تتكلم ونزلت بالحال من الدار التي كانت فيها وأخذت شخصًا آخر وأشهدت على العقار، ومسكت حلقة باب العقار المبيع وطلبت طلب التقرير عند القاضي". وبناءً على ذلك عرّف نائب الشرع المدّعية صالحة أنها ممنوعة من طلب الشفعة المذكورة لا سيّما أنها أقرّت بعلمها بالبيع والشراء والثمن وسكتت عن طلب المواثبة، وعليهِ فلا حق لها في طلب الشفعة، واعتمد القاضي في حكمه على فتوى من المُفتي أحمد أبو الهوى الخمّاش التي جاء فيها: "حيث قرّرت الشفيعة أنها لم تطلب الشفعة حين علمها بالبيع وقامت من مجلسها قبل طلبها فقد بَطلت شفعتها باتفاق علمائنًا، والله سبحانه وتعالى أعلم"[(11)].

وفي قضية ثانية ادّعى أحمد محمد مقبول على عبدالرحيم عوده عبدالقادر، وذكر في دعواه أنّ له بذمّة عبدالحليم سعود كلبونة مبلغًا معلومًا ثمن جلود غنم، وقد حوّله كلبونة على المدّعى عليه عبدالرحيم من أصل ما هو مطلوب منه بمبلغ 1800 قرش، وذكر بأنه قبِلَ الحوّالة وتعهّد المدعى عليه بدفع المبلغ المطلوب، وقد دفع له من أصل ذلك 600 قرش وربع قرش فبقي بذمته 1199 قرشًا وثلاثة أرباع القرش. وبالرغم من اعتراف المدّعى عليه بالحوّالة غير أنه قبلها شريطة أن يسلّم المحيل كلبونة قدرًا معلومًا من صوف الغنم بقيمة المبلغ غير أنه لم يسلّمه ذلك. وذكر أنّ المبلغ الذي دفعه للمدّعى عليه كان بطريق القرض، وأن الحوّالة ليست صحيحة للشرط المرقوم. عندئذ أحال نائب الشرع الدعوى للمفتي لاستشارته في ذلك، فكان جواب المُفتي "حيث كان المدّعى عليه مقرًّا بأنه قبل الحوّالة المرقومة فيلزمه دفع المبلغ المُحال ولا يعتبر قوله إني شرطت أن أدفع لك هذا المبلغ إن سلّمتني الصوف لأنه شرط فاسد، والحوّالة لا تبطل بالشروط الفاسدة، بل تصحّ هي وتبطل الشرط الفاسد"، عندئذ أصدر نائب الشرع حكمه القاضي بإلزام المدّعى عليه بدفع المبلغ المتبقي للمدّعي"[(12)].

وقد يعتمد القاضي الشرعي في حكمه في بعض القضايا على فتاوٍ سابقة لبعض المُفتين من غير اللجوء للمفتي واستشارته في ذلك، ويتضح ذلك في الدعوى التي أقامها عمر سعيد عرفات على كل من أخيه ووالدته بوصفها وصية على إخوته القاصرين، وذكر في دعواه أن والده باعه ستة قراريط بحاصل في الوكالة الفروخية[(13)] بثمن مقداره أربعة

المواثبة عند البائع أو المشتري أو المبيع كفاه وقام مقام الطلبين. الكاساني، علاء الدين (1406هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج5، ص17. أحمد مختار عبدالحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب. د.ت، ج2، ص1526. الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج5، ص516. سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، مجلدان، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، م1، ص577-579

(11) س ش14، 11 صفر 1283هـ/ 26 حزيران 1866م، ص135.

(12) س ش26أ، 10 صفر 1304هـ/ 9 تشرين الثاني 1886م، ص253.

(13) وتنسب **الوكالة الفروخية** الواقعة غربي خان التجار إلى فروخ باشا بن عبدالله الشركسي الذي عُين أميرًا على لواء نابلس عام 1021هـ/ 1612م، وهو من مماليك الأمير بهرام بن مصطفى باشا، وتولّى أيضًا حكومة نابلس والقدس وإمارة الحج، توفي في مكة المكرمة سنة 1030هـ/ 1620م. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، 10 أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، 2003، ج2، ق2، ص145-146. واستخدم القيراط لتقسيم الكل إلى أجزاء؛ حيث يعبّر عنه للدلالة على جزء من أربعة وعشرين جزءًا أو قسمًا تمثل وحدة كاملة. غير أنّ مساحة العقارات بالقراريط على أساس 24 قيراطًا تختلف من موقع إلى

آلاف قرش، وقد قاصصه بماله عليه من دين، غير أنّ المدّعى عليهما أنكرا ذلك، فطلب نائب الشرع من المدعي بيّنة تشهد بصحّة دعواه، فذكر لنائب الشرع أنّ ذلك مسجّل في دفتر بخط والده، وبعد التدقيق في الدفتر تبيّن صحّة التسجيل، فطلب منه نائب الشرع عندئذ شهودًا يشهدون أنّ الخط هو خط والده، وبعد أن أحضر شاهدين ولم يبدِ المدّعى عليهما طعنًا في شهادتهما حكم نائب الشرع بصحّة الدعوى معتمدًا على فتوى صادرة من مفتي القدس الشيخ مصطفى الحسيني وجوابها "أنّ دفتر البيّاع والصرّاف والسمسار حجّة للعرف"[14].

وكان شيخ الإسلام في إستانبول يُعَيّن مفتي نابلس، غيرَ أنه في حال وفاة المُفتي كان قاضي محكمة القدس يكلّف أحد الأشخاص بناءً على طلب من وجوه مدينة نابلس وأعيانها لتولي منصب الإفتاء ريثما يصل مرسوم التعيين من إستانبول، فعند وفاة المُفتي عبدالغني الجوهري نسّب أعيان المدينة وعلماؤها بتعيين الشيخ إبراهيم الجوهري خلفًا له، وبناءً على ذلك وجه قاضي القدس الشريف كتابًا له بتسلّم المنصب ريثما يصدر قرار التعيين من مفتي إستانبول، وممّا جاء في نصّ كتاب التعيين:

نخبة الأفاضل زبدة العلماء الكرام جوهري زاده الشيخ إبراهيم أفندي زيد فضله

غبّ التحية نُبدي إليك أنّ الشيخ عبدالغني الجوهري المُفتي بمدينة نابلس قد انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى فيلزم نصب مفتي بالمدينة المذكورة لحين حضور أمر سعادة مولانا شيخ الإسلام سلمه السلام وأنتم أهل فضل وذو ديانة ولياقة لا سيما وقد التمس وجوه وأعيان المدينة المذكورة نصبكم فبناء على ذلك قد نصبّناك وعينّاك مفتيًا بمدينة نابلس لتتعاطى خدمة الإفتاء بها على الأصح من مذهب الإمام الهمام أبي حنيفة النعمان صب على ضريحه سحايب الغفران، وقد أذنا لك بذلك إلى حين ورود أمر سعادة المشار إليه وعليك بتقوى الله تعالى في ذلك. تحريرًا في غاية شهر ربيع الأنور سنة ثلاثة وعشرين ومايتين وألف.

الفقير سمعي زاده السيد مصطفى نافذ
القاضي بالقدس الشريف[15]

وكان ممّن تولّوا وظيفة الإفتاء في مدينة نابلس الشيخ مصطفى التميمي[16] والشيخ أحمد أبو الهدى الخماش[17] وخلفه من بعده ابنه محمد أمين[18].

آخر، فقد يساوي القيراط دونمًا وقد يساوي نصف دونم أو عدّة دونمات أو أمتار محدودة. وقد استخدم القيراط في جميع العقارات التي يمكن قياسها وبيعها كالدور والدكاكين والأفران والمصابن والآبار والأراضي، وقسم إلى أجزاء أصغر كالنصف والثلث والربع والخمس... والعشر، وهذه الأجزاء قسمت إلى أجزاء أصغر.

(14) س ش10، 20 رجب 1262هـ/ 15 تموز 1846م، ص221.

(15) س ش6، غاية ربيع الأول 1223هـ/ 27 أيار 1808م، ص292.

(16) س ش12، 18 محرم 1276هـ/ 18 آب 1859م، ص276.

(17) س ش16، 19 شعبان 1287هـ/ 23 تشرين الأول 1872م، ص368.

(18) س ش19، 23 صفر 1292هـ/ 1 نيسان 1875م، ص281. س ش25، 13 شوال 1300هـ/ 18 آب 1883م، ص223.

ولم تقتصر مهامّ المُفتي على إصدار الفتاوي بل كان له دور في النشاط الاقتصادي في نابلس؛ فقد أبدى بعض المُفتين اهتمامهم بمبايعة العقارات بمختلف أنواعها، وكان المُفتي أحمد أبو الهدى الخماش من أبرز المُفتين الذين اهتمّوا في هذا المجال، ويبيّن الجدول الآتي العقارات التي اشتراها خلال نحو 25 سنة:

الرقم	العقار	عدد القراريط المشتراة	الموقع	الثمن بالقروش	السجل الشرعي
1.	دكّان	جميعها	محلة العقبة[19]	555	س ش11، 28 جمادى الثانية 1249هـ/ 13 تشرين ثاني 1833م، ص585.
2.	دكّان	جميعها	خط المحمص/ محلة القريون[20]	1000	س ش10، 2 رجب 1258هـ/ 10 آب 1842، ص76.
3.	بيت	جميعه	خط جامع النصر/ محلّة القريون	950	س ش11، 9 شوال 1263هـ/ 21 أيلول 1847م، ص35.
4.	دار	جميعها	محلة القريون	3760	س ش12، 27 جمادى الأولى 1267هـ/ 31 آذار 1851م، ص73.
5.	المصبنة الجيطانية	3 قراريط	القريون	5187.5	س ش12، غرة ذي القعدة 1268هـ/18 آب 1852م، ص85.
	فرن	3 قراريط	القريون	600	س ش12، 7 ذي القعدة 1271هـ/ 23 تموز 1855م، 125.
6.	فرن	قيراطان	خط السرايا/ القريون	475	س ش12، أوائل جمادى الثانية 1272هـ/ 9 شباط 1856م، ص144.
7.	كرم	جميعه	شمال مدينة نابلس	470	س ش12، أوائل جمادى الثانية 1272هـ/ 9 شباط 1856م، ص144.
8.	طبقة + طبقتين	جميع الطبقة و18 قيراط بالطبقتين	خط المحمص/ القريون	12865	س ش12، 21 جمادى الثانية 1272هـ/ 26 شباط 1856م، ص147.
9.	المصبنة الجيطانية وقبو	قيراط واحد في المصبنة وقيراط واحد في القبو	القريون	4000	س ش12، أوائل ذي القعدة 1272هـ/ 5 تموز 1856م، ص159.
10.	دار	12 قيراطًا	خط البئر/ محلّة القيسارية[21]	14742	س ش13أ، 27 ذي القعدة 1277هـ/ 7 حزيران 1861م، ص83.

(19) **محلة العقبة:** وتقع في الجزء الجنوبي من المدينة بين محلتي القيسارية والقريون، ويبدو أنها كانت منحدرة فعُرفت بهذا الاسم. إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 3 أجزاء، نابلس: مطبعة النصر التجارية، 1961، ج2، ص560. عبدالله صالح كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، نابلس، 1992، ص105.

(20) **محلة القريون:** بُنيت هذه المحلة في العهد الروماني، وسُميت بهذا الاسم نسبة إلى كرايون باللاتينية ومعناها الأنبوب أو النبع. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص560.

(21) **محلة القيسارية:** وعُرفت بهذا الاسم نسبة لقصر كان فيها لابنة القيصر الروماني، ثم غدت ملتقى للقوافل التجارية. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج2، ص560. كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص105.

يبدو واضحًا تنوّع العقارات السابقة؛ حيث اشتملت على عقارات سكنية وتجارية وصناعية وزراعية، وقد بلغ مجموع ثمنها 44.6.4.5 قرشًا، ويلاحظ أنّ ثمانية عقارات من العقارات المشتراة كانت تقع في محلة القريون. ويبدو أن ذلك يعود بالنظر إلى سكن المُفتي في هذه المحلة في خط المحمص[22].

وتشير إحدى الحجج الشرعية أن المُفتي أحمد أبو الهدى الخماش قبل شرائه القراريط الأربعة في المصبنة الجيطانية كان قد استأجرها كلها في غرّة محرم 1262هـ/ 31 كانون أول 1845م من يوسف أحمد الخواجة الذي كان ناظرًا على وقف والده في تلك المصبنة والبالغة حصّة الوقف فيها ثلاثة أرباع، بينما كان الربع الرابع جاريًا في ملك المؤجر وملك أولاد أخيه، وحددت مدة الاستئجار لسنة واحدة، وقد تسلّم الناظر من المُفتي مبلغًا قيمته 3200 قرش جعله خلوًا مرصدًا على جميع المصبنة[23].

كما استبدل المُفتي أبو الهدى أيضًا العقارات الوقفية، فقد استبدل من عبدالله غزال المغربي الناظر على وقف جدته لأبيه بيتًا وسقيفة بحوش المصبنة الجيطانية ببدل مقداره 1400 قرش[24] واستبدل من محمد الأتيري الحنبلي الناظر على وقف جامع العين 12 قيراطًا ببيت خرب عادم المنفعة بحوش المصبنة الجيطانية أيضًا ببدل قيمته جميع الدكان بمحلة العقبة[25].

واهتم المُفتي أبو الهدى بوقف بعض عقاراته تقربًا لله، ففي ربيع الأول عام 1286هـ/ حزيران 1869م أوقف بعض عقاراته وأملاكه، واشتملت وقفيته على دار بمحلة القريون اشتملت على سبعة بيوت وإيوانين وخمس أوض وبركة ماء وأدبين خانة وأحواض للزراعة، كما اشتملت أيضًا على 19 قيراطًا بالمصبنة الجيطانية وثمانية قراريط بفرن وعدد من الكتب بلغت 50 كتابًا تناولت موضوعات مختلفة كالتفسير والفقه والحديث والزراعة واللغة والفتاوى والرحلات[26].

وأصبح بعض المُفتين وكلاء عن آخرين في سوق العقارات، فقد ذكرت إحدى الحجج الشرعية أن مفتي نابلس الشيخ محمد أمين الخماش ابن المُفتي السابق أحمد أبو الهوى الخماش باع لدرويش بكر الشخشير بالوكالة عن عايشه خاتون ابنة علي آغا الطرابزوني 12 قيراطًا بدار بمحلة القريون بثمن مقداره 9650 قرشًا[27] وكان أيضًا وكيلًا عن المرأة نفسها في ما يخصها من حصّة بدار سليم بالقريون إلى المشتري عبدالمعطي حسن البنا، وبلغت هذه الحصة ستة عشر قيراطًا وربع القيراط بينما بلغ ثمنها 15.078 قرشًا[28].

وإلى جانب وظيفة الإفتاء شغل بعض المُفتين وظائفَ دينية أخرى لا سيّما وظيفة الخطابة، فقد تولّى المُفتي الشيخ أحمد أبو الهدى الخماش وظيفة الخطابة في الجامع الصلاحي[29] ليوم الجمعة وللعيدين الأضحى والفطر خلفًا

(22) س ش16، 1 رجب 1286هـ/ 8 تشرين الأول 1869م، ص50.
(23) س ش10، غرة محرم 1262هـ/ 31 كانون الأول 1845م، ص162.
(24) س ش10، 25 صفر 1262هـ/ 23 شباط 1846م، ص166.
(25) س ش11، غرة رجب 1264هـ/ 9 كانون الثاني 1848م، ص85.
(26) س ش13أ، أوائل ربيع الأول 1286هـ/ 12 حزيران 1869م، ص95-98.
(27) س ش19، 23 محرم 1292هـ/ 2 آذار 1875م، ص231.
(28) س ش19، 23 صفر 1292هـ/ 1 نيسان 1875م، ص281.
(29) **الجامع الصلاحي**: ويُعرف أيضًا باسم الجامع الكبير، ويقع في القسم الشرقي في المدينة، ويُعد من أكبر مساجد المدينة وأكثرها شهرة. أصله كنيسة بناها الإمبراطور يوستنيانوس في القرن السادس للميلاد وأعاد الفرنجة بناءها سنة 1167م ثم

للشيخ عبدالله فتيان الذي توفي من غير ولد. ويتناول معلوم ذلك من "إيراد وقف الجامع المقيد بدفاتر الوقف"[30] كما كان أيضًا كغيره من العلماء والموظفين الدينيين من بين الشهود على بعض القضايا، مثال ذلك أنّ المُفتي أحمد أبو الهدى كان من بين الشهود الستة على تنصيب بكر حسن خير الدين فتيان متوليًا على أوقاف جامع النصر وبعض الوظائف الاخرى في الجامع نفسه[31]. وكان أيضًا أحد الشهود الخمسة على تعيين بعض الأشخاص خلفًا لوالدهم في عدد من الوظائف الدينية في جامع الخضرا بمحلة الياسمينة[32].

القاضـي الشـرعي:

خضع الجهاز القضائي العثماني لإشراف من قِبل شيخ الإسلام وقاضيا عسكر الروملي والأناضول، وقد تولّى قاضي عسكر الأناضول تعيين صغار قضاة الولايات العثمانية في أوروبا، بينما تولى قاضي عسكر الأناضول تعيين صغار قضاة الولايات العثمانية في آسيا ومصر[33].

وكان قاضيا عسكر الروملي والأناضول يليان شيخ الإسلام في الرتبة، ثم يأتي في الرتبة بعدهما عدد من القضاة الكبار في بعض مراكز الولايات، ويلقب كل من هؤلاء القضاة بلقب منلا أو ملا وكليهما مشتقان من كلمة مولى العربية وتعني السيد[34]. ومنذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي كان يتم تعيين القضاة لمدة ثلاث سنوات، ثم انخفضت إلى سنتين، وتقلصت منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة واحدة. واقتصرت مدة القضاء المحددة بعام واحد في بداية الأمر على المحاكم الشرعية الكبرى أما المحاكم الصغيرة فقد انخفضت مدة القضاء فيها من عامين إلى عشرين شهرًا. وجاء تخفيض الفترة الزمنية لعمل القاضي إلى سنة واحدة بناءً على رؤية بعض الفقهاء أن استمرار القاضي بعمله في سلك القضاء لمدة طويلة وابتعاده عن التدريس قد يؤثر فيه سلبًا من الناحية العلمية، كما أنّ عمله لمدة طويلة في مكان واحد واختلاطه بالأهالي قد يؤثر في حياده في اتخاذ الأحكام الشرعية[35].

حولها المسلمون إلى جامع. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص228.

(30) س ش10، ذي القعدة 1255هـ/ كانون الثاني 1840م، ص9.

(31) س ش12، غرة رمضان 1275هـ/ 5 نيسان 1859م، ص242. ويقع **جامع النصر** في وسط البلدة القديمة. وأصله كنيسة بيزنطية أعيد بناؤها في القرن الثاني للميلاد. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص225.

(32) س ش18، 3 ربيع الأول 1291هـ/ 21 نيسان 1874م، ص179. ويقع **جامع الخضراء** في محلة الياسمينة غرب البلدة القديمة بمدينة نابلس بالقرب من عين العسل، وقد أسس على أنقاض كنيس سامري في عهد الخليفة العباسي المعتصم (ت عام 227هـ/ 841م). ويبدو أن تحويله إلى جامع قد ارتبط بتراجع أعداد الطائفة السامرية تبعًا لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص222. عبدالرحمن المغربي، جامع الخضراء وأوقافه في مدينة نابلس من الحقبة المملوكية وحتى وقتنا الحاضر، محلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). مجلد 22 (2)، 2008، ص572.

(33) عوض، الإدارة العثمانية، ص111.

(34) عبدالكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516-1798، دمشق، 1968، ص83.

(35) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، 2ج، إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1969، ج1، ص456.

والقاضي الرسمي في الدولة العثمانية هو القاضي الحنفي؛ وذلك بِعَدِّ المذهبِ الحنفيِّ مذهبَ الدولة الرسميَّ، فكان شيخُ الإسلام يُعيّن القاضيَ الحنفيَّ في مراكز الولايات المهمّة[36].

لقد حظيت مدينة القدس بمكانة مهمة لدى الدولة العثمانية، ولمّا كان كبار القضاة ممّن يعيّنهم شيخ الإسلام من درجة المنلا أو الملا والبالغ عددهم سبعة وعشرين قاضيًا برتب متسلسلة، فقد كان قاضي القدس يتبوّأ الرتبة الرابعة عشرة في سلّم الرتب العثماني[37].

وتمتع قاضي القدس عن غيره من القضاة الآخرين حتى عهد التنظيمات العثمانية بصلاحيات واسعة، غير أنّ هذه الصلاحيات أخذت تتراجع وتتقلص في ضوء التنظيمات والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية خاصّة بعد إصدار خطّ همايون عام 1856 وما ترتّب على ذلك من تشكيل المحاكم النظامية التي خُوّلت بالنظر في القضايا الجنائية والحقوقية، الأمر الذي أدّى إلى انتزاع هذه المحاكم لكثير من الصلاحيات التي كان يتمتع بها القاضي الشرعي.

بقيت محكمة نابلس الشرعية حتى عام 1284هـ/ 1868م ضمن اختصاص قاضي القدس الذي كان يُعيّن من ينوب عنه لتولّي القضاء في محكمة نابلس ويُعرف باسم نائب الشرع أو النائب اختصارًا. وجرت العادة لدى تعيين نائب الشرع أن يفتتح عمله في السجل الشرعي بتحرير عبارة في الصفحة الأولى من السجل تفيد بتعيينه وبدئه العمل في المحكمة علاوة على المهام التي ينبغي له أن يؤدّيها، ومثال ذلك"

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. فهذا سجل ميمون حميد الابتدا سعيد الانتها قد جعل لقيد الوقائع الشرعية والسندات المعتبرة المرعيّة التي ستقع في مدة أعلم العلماء المتبحرين أفضل الفضلاء المتورّعين صدر صدور الموالي العظام بدر سما المعالي الفخام الفاصل بين الحلال والحرام ومحلل المشكلات بين الأنام سيّدنا ومولانا السيّد إسلام فيضي أفندي القاضي بالقدس الشريف وما أضم إليها وأضيف أدام الله تعالى وجوده بمزيد العز والإقبال وذلك عن يد نائبه بمدينة نابلس المحروسة لا زالت بالمحاسن مأنوسة وقضاء بني صعب وقصبة جنين مولانا العلامة الفاضل والنحرير الكامل السيد إبراهيم زهدي أفندي ابن جناب السيد مصطفى أفندي طوقان وذلك في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف هجري على صاحبها أفضل الصلاة وأتمّ التحيّة صلّى الله عليه وسلم[38].

أما المهام الموكولة له فقد نصّت عليها البراءة الآتية:

عمدة الفضلاء والمدرسين الكرام كتخدانا[39] السيد إبراهيم زهدي أفندي زيد فضله

(36) رافق، بلاد الشام، ص84.

(37) عبدالكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر 1845–1876، القاهرة: دار الجيل للطباعة، 1962، ص52.

(38) س ش14، 21 ربيع الثاني 1282هـ/ 14 أيلول 1865م، ص1.

(39) **الكتخدا (Kethuda)**: وهي كلمة فارسية معناها رب الدار أو صاحب الدار واصطلح على استخدام هذه الكلمة لمن يعمل نائبًا أو قائمًا بالأعمال. وكان يطلق في البداية على من يشرفون على أعمال رجالات الدولة أو الوزراء أو من يقومون عنهم. ثم شاعت لتطلق في معناها الواسع على مديري الأعمال أو المشرفين العاملين في معية الكبار المعتمدين

غبّ التحية السنية نُبدي إليك أننا نصبّناك وعيناك من طرفنا نائبًا شرعيًا بمدينة نابلس وقضاء بني صعب وقصبة جنين لتتعاطى رؤية وفصل الأحكام الشرعية بين الأهالي والأنام على قاعدة مذهب الإمام الهمام أبي حنيفة النعمان صب على ضريحه سحائب الرحمة والرضوان. فبناءً على ذلك حررنا مراسلتنا هذه إليك وإذنّا إليك برؤية وفصل الأحكام الشريفة قضاء نابلس وبني صعب وقصبة جنين وبختم الصكوك والحجج الشرعية والسندات القطعية وتحرير التركات غير جسيمة وتوزيعها بين مستحقيها حسب الفريضة الشرعية وتنصيب الأوصياء والنظار وتزويج من لا ولي له من الصغار وأن تنسيب من شئت في أي قضاء شئت عند الاحتياج وعليك بتقوى الله تعالى في ذلك بالسر والعلانية. وقد فوضنا إليك ذلك كله من اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف.

المخلص

إسلام فيضي

القاضي بالقدس الشريف[40]

بقي القائم على شؤون القضاء الشرعي في محكمة نابلس نائبًا يُعين من قِبل قاضي القدس حتى 15 ذي الحجة 1284هـ/ 9 نيسان 1868م حيث غدا بعد هذا التاريخ قاضيًا يعين مباشرة من قِبل قاضي عسكر الأناضول، وكان أول قاضي تولى شؤون القضاء هو عبدالله الصوفي الطرابلسي[41] وتلاه فيما بعد عدد من القضاء ممّن كانوا يعينون لمدة عام واحد وكان من بينهم حسن صدقي الدرندلي[42] وأحمد حلمي[43] وأحمد عزت أفندي[44] وكان يطلق على كل منهم لقب "المولى خلافة بمدينة نابلس المحمية"[45].

ويلاحظ أن قضاة محكمة نابلس كانوا من خارج البلاد على عكس نوّاب الشرع الذي كان معظمهم إمّا من نابس أو من القدس، وتُعد عائلة الخماش النابلسية من أكثر العائلات التي عمل بعض أبنائها في نيابة الشرع لحقب طويلة، وكان من بين من عمل في هذه الوظيفة من تلك العائلة مصطفى الخمّاش الذي استمر نائبًا للشرع لمدة 24 سنة وإن كان ذلك لِمُدد متقطعة[46] وخلفه في ما بعد ابنه عبدالواحد وابن أخيه محمد شحاده، وقد استمر عبدالواحد نائبًا للشرع

عليهم في إدارة الأمور الخاصة. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000، ص188.

(40) س ش14، 21 ربيع الثاني 1282هـ/ 1865م، ص1.

(41) س ش15، 15 ذي الحجة 1284هـ/ 9 نيسان 1868م، ص1.

(42) س ش16، 25 جمادى الثانية 1286هـ/ 3 تشرين الأول 1869، ص1.

(43) س ش18، 15 رمضان 1290هـ/ 7 تشرين الثاني 1873م، ص1.

(44) س ش17، ربيع الأول 1288هـ/ أيار 1871م، ص190.

(45) س ش18، 15 رمضان 1290هـ/ 7 شباط 1873م، ص1.

(46) عُين أول مرة في 2 ذي القعدة 1300هـ/ 21 كانون الأول 1808م، واستمر في هذا المنصب حتى وفاته أواخر عام 1247هـ/ أيار 1832م. وتخلل فترة نيابته للشرع تعيين نائبين بدلًا منه لفترة قصيرة وهما حامد البسطامي الذي عُيّن في غرة ربيع الثاني 1227هـ/ 15 نيسان 1812م ومحمد موسى التميمي الذي عين في غرة ربيع الثاني 1238هـ/ 17 كانون

نحو 30 سنة تخللها تعيين نوّاب آخرين لِمُدد قصيرة[47].

ومارس بعض نواب الشرع دورًا مهمًا في سوق العقارات، فقد تملكوا عقارات مختلفة سكنية وصناعية وتجارية وزراعية، وكان من أبرزهم عبدالواحد الخماش الذي أوقف عقاراته في ثلاث وقفيات. واشتملت هذه الوقفيات على دور وبيوت وأحواش ومصابن وأفران وطواحين ودكاكين ومخازن وبوائك وفواخير وحواصل وكروم[48].

ومن النوّاب الآخرين ممّن تملكوا عقارات في المدينة الشيخ أحمد القطب والذي بلغت قيمة تركته 544545 قرشًا[49]. وعمل إضافة إلى نائب الشرع في المحكمة الشرعية عدد من الموظفين ممّن اتخذت وظائفهم طابعًا إداريًا. وكان كتبة المحكمة من أهم هؤلاء الموظفين. وتمثلت وظيفتهم في تعاطي أمور الكتابة وتحرير الصكوك والسندات الشرعية[50].

وكانت هذه الوظيفة إلى حدّ كبير وراثية انحصرت بعدد من العائلات وبخاصة عائلات التميمي والجوهري والخمّاش، غير أنّ ذلك لم يمنع ظهور عائلات أخرى تسلّم بعض أبنائها وظيفة الكتابة كعائلة القادري وطوقان والبسطامي وعاشور وتفاحة الحسيني. ويستدلّ من السجل الشرعي أنّ بعض الكتبة في المحكمة الشرعية عملوا إلى جانب وظيفتهم بوظائف أخرى، مثال ذلك أنّ الكاتب محمد راغب التميمي تولّى وظيفة إمامة الصلوات الخمس في بلاط الجامع الصلاحي[51]. وعيّن الكاتب محمد مرعي في وظيفة قراءة الجزء الشريف في يوم الجمعة على سدّة الجامع الصلاحي، وفي وظيفة أذان الظهر والعصر على منارة الجامع بالإضافة إلى وظيفة إمامة الحنفية في الجامع نفسه[52].

وتولّى رئاسة الكتبة موظفًا يُعرف باسم الباشكاتب، وشكل صاحبها حلقة الوصل بين القاضي الشرعي أو نائب الشرع والموظفين من جهة وبين المراجعين وأصحاب الدعاوي وغيرهم ممّن احتاج إلى خدمات المحكمة الشرعية من جهة ثانية[53].

الأول 1822م، ثم أُعيد ثانية في غرة ربيع الأول 1239هـ/ 6 تشرين الثاني 1823م، وبقي في هذا المنصب لمدة ستة أشهر، حيث أعيد مصطفى الخماش لنيابة الشرع في غرة رمضان 1239هـ/ 1 أيار 1824م. انظر: س ش9، أوائل ذي القعدة 1247هـ/ 3 نيسان 1832م، ص101. س ش7، غرة ربيع الثاني 1227هـ/ 15 نيسان 1812م، ص85. س ش7، غرة ذي الحجة 1227هـ/ 7 كانون الأول 1812م، ص119. س ش8، غرة ربيع الأول 1238هـ/ 17 كانون الأول 1822م، ص212. س ش8، غرة ربيع الأول 1239هـ/ 6 تشرين الثاني 1823م، ص230.

(47) س ش8، 25 رجب 1245هـ/ 21 كانون الثاني 1830م، ص369. س ش9، غرة جمادى الأولى 1250هـ/ 6 أيلول 1834م، ص68. س ش9، غرة جمادى الثانية 1250هـ/ 6 تشرين الأول 1834م، ص69.

(48) لمزيد من التفاصيل حول هذه الوقفيات والعقارات التي اشتملتها انظر: الوقفية الأولى: س ش11، أواخر شوال 1264هـ/ 30 أيلول 1848م، ص121–122. الوقفية الثانية: س ش12، أواسط صفر 1275هـ/ 25 أيلول 1858م. الوقفية الثالثة: 26 جمادى الأولى 1276هـ/ 25 كانون الأول 1859م، ص235–236.

(49) س ش21، 13 شوال 1295هـ/ 11 تشرين الأول 1878م، ص231–234.

(50) س ش10، 18 جمادى الأولى 1262هـ/ 15 أيار 1846م، ص202.

(51) س ش24، 5 شعبان 1300هـ/ 12 حزيران 1883م، 171.

(52) س ش10، 25 ربيع الثاني 1262هـ/ 23 نيسان 1846م، ص206.

(53) مناع، لواء القدس، ص157.

كان الباشكاتب والكتبة ينوبون عن القاضي الشرعي أحيانًا في عقد الجلسات خارج المحكمة الشرعية أو الكشف على بعض العقارات المختلفة عليها بين الورثة أو بين الجيران[54].

وأبدى بعضُ الكتبة اهتمامًا بالعمل على تنمية أموالهم وتوظيفها في سوق العقارات سواء أكانت زراعية[55] أو سكنية[56] أو تجارية[57]. كما كان بعضهم وكلاء لآخرين في مبايعة العقارات وبخاصة نقيب الأشراف محمد مرتضى الجعفري[58].

وكان من الوظائف الأخرى في المحكمة الشرعية وظيفة المحضر أو المباشر ويتولّى رئاسة المحضرين موظف يطلق عليه لقب المحضر باشي، وتتمثل مَهَمّة المحضر في إرسال الأوراق الإخطارية للأشخاص المطلوبين للمحكمة وإحضارهم، كما كلّف أيضًا بإرسال الظروف المغلفة إلى من يعيّنهم القاضي الشرعي لتزكية الشهود، علاوة على تكليفه بالحفاظ على النظام والهدوء في المحكمة للحيلولة دون قيام أية نزاعات من قِبل أطراف الدعوى[59].

الإمامـة:

تُعد وظيفة الإمامة رسالة عظيمة في الإسلام اكتسبت أهميتها من الدور الموكل للإمام كونه يأتم به المأمومون في عمل يعدّ الركن الثاني من أركان الإسلام. فهي وظيفة الأنبياء والرسل، قال تعالى: "**{وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}**"[60]. وقال في سورة الفرقان: **{وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا}**[61].

ولمّا كان المذهبُ الحنفيُّ مذهبَ الدولةِ العثمانيّةِ الرسميَّ فقد عيّنت الدولة لمساجد مدينة نابلس الخمسة() أئمّة على هذا المذهب، بالإضافة إلى أئمّة آخرين على المذهبين الشافعي والحنبلي بالنظر لتبعيّة اهالي المدينة لهذين المذهبين. وكان في بعض الأحيان يجري تعيين الإمام الشافعي أو الحنبلي إمامًا على الصلوات الخمس أو على بعضها، كتعيين الشيخ عيسى عبدالرحمن زيد القادري في وظيفة الإمامة الشافعية لصلوات الظهر والعصر والعشاء في جامع الساطون[62]، وتعيين الشيخ أحمد محمود إمامًا على المذهب الشافعي لأداء صلوات المغرب والعشاء والصبح

(54) س ش23، 17 ذي القعدة 1299هـ/ 1 تشرين الأول 1882م، ص196. س ش25، 11 صفر 1301هـ/ 20 تشرين الثاني 1885م، ص23. س ش9، غرة ربيع الثاني 1250هـ/ 8 آب 1834م، ص64.

(55) س ش9، رمضان 1247هـ/ شباط 1832م، ص31.

(56) س ش12، أواسط ذي القعدة 1270هـ/ 10 آب 1854م، ص118.

(57) س ش12، 5 ربيع الثاني 1273هـ/ 4 كانون الأول 1856م، ص194.

(58) س ش12، 27 ذي القعدة 1270هـ/ 22 آب 1854م، ص118. س ش12، 7 ذي الحجة 1271هـ/ 7 أيلول 1855م، ص139.

(59) س ش29أ، 25 محرم 1309هـ/ 1 أيلول 1891م، ص207.

(60) سورة السجدة، الآية 24.

(61) سورة الفرقان، الآية 74.

(62) س ش17، غرة شعبان 1290هـ/ 25 أيلول 1873م، ص720. ويقع **جامع الساطور** في محلة الياسمينة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص226.

بجامع العين، إضافة إلى صلاة التراويح في شهر رمضان وصلاة ظهر الجمعة مع قراءة ورد السحر في رجب وشعبان ورمضان بالجامع نفسه، وكان يتقاضى مقابل هذه الوظائف 890 قرشًا[63].

وقد يتولّى الإمام الشافعي إمامة الصلوات الخمس بالإضافة إلى صلاة التراويح، ويظهر ذلك في إمامة الشيخ حسن سفيان البسطامي في أحد المساجد بموجب تقرير صادر بتاريخ 13 شعبان 1300هـ/ 20 حزيران 1883م، وكان يؤدّي ذلك بعد فراغ الإمام الحنفي من إمامته في صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء، واستثنى من ذلك صلاة الفجر؛ حيث كان الإمام الشافعي يؤديها قبل صلاة الإمام الحنفي[64]. وفي مثال ثان تولى الشيخ محمد سعيد حنون إمامة الصلوات الخمس في جامع الحنابلة على المذهب الشافعي إضافة إلى صلاة التراويح، وقد ورثه من بعده ابنه أمين، وكان يتقاضى مقابل ذلك مبلغًا قيمته 300 قرش سنويًا ثم رفعه الحاكم الشرعي ليصل إلى 480 قرشًا بعد أن أفاد متولي الوقف وأخبر بعض الثقاة العدول أنّ أجر مثل هذه الوظيفة يساوي في كلّ سنة المبلغ المذكور، كما أن واردات وقف الجامع تساعد على ذلك[65].

أمّا وظيفة الإمامة للصلوات الخمس في جامع الحنابلة على المذهب الحنبلي فقد أسندت لكل من تقي الدين عبدالكريم الحنبلي وأسعد نجم الدين الحنبلي، وكان معلومها سنويًا 540 قرشًا[66]. غير أنّ الإمامة على المذهب الحنبلي لم تكن مقتصرة فقط على جامع الحنابلة بل اشتملت على الجوامع الأربعة الأخرى، كما لم تكن منحصرة فقط على عائلة الحنبلي، بل تولاها أيضًا أشخاص من عائلات أخرى كعائلتي السفاريني والقدومي، فقد بيّنت إحدى الحجج الشرعية أنه على الرغم من أن وظيفة الإمامة على المذهب الحنبلي للصلوات الخمس وصلاة التراويح بالمحفل الوزيري في الجامع الصلاحي كانت "مجهولة لفقد شرط الواقف وعدم الظفر بقيد وفي دواوين القضاة" إلا أن النظار والمتولين على وقف الجامع اعتادوا على تعيين إمام حنبلي لأداء الصلوات الخمس وصلاة التراويح في المحفل الوزيري، وكان ممن تولوا هذه الوظيفة الشيخ محمد السفاريني خلال عهد متولّي الوقف الشيخ أمين البسطامي، ثم عين بعده إمامًا الشيخ حسن القدومي خلال فترة ولاية الشيخ سفيان أمين البسطامي. وعين من بعدهما الشيخ عبدالله عوده القدومي من قِبل متولّي الوقف محمود الطاهر، وكان هذا الإمام يتقاضى راتبًا مقابل هذه الوظيفة بقيمة 400 قرش سنويًّا، وقد استمر يتقاضى هذا المبلغ لمدة اثنتي عشرة سنة ثم ارتفعت لتصل إلى 650 قرشًا بعد أن ظهر لدى حاكم الشرع أهلية هذا الإمام ولياقته وبالنظر أيضًا لكون وظيفة هاتين الخدمتين في كل سنة تساوي 650 قرشًا وهي وظيفة المثل والاعتدال بإخبار الثقاة العدول، وحدّد من بين هذا المبلغ 550 قرشًا معلوم وظيفة الإمامية للصلوات الخمس و100 قرش معلوم إمامية صلاة التراويح[67].

---

(63) س ش25، 4 ربيع الأول 1301هـ/ 4 كانون الثاني 1884م، ص95. ويقع **جامع العين** في وسط المدينة، ويعرف أيضًا باسم جامع البيك نسبة للقب الذي عرفت به عائلة طوقان حيث يوجد على بابه الغربي كتابة يتضح أن بانيه هو إبراهيم طوقان في سنة 1158هـ.

(64) س ش28، 16 ربيع الأول 1306هـ/ 21 تشرين الثاني 1888م، 2-3.

(65) س ش24، 5 رمضان 1300هـ/ 11 تموز 1883م، ص134. وعرف **جامع الحنابلة** بهذا الاسم منذ القرن السابع للهجرة نسبة إلى الحنابلة الذين تولوا الإمامة فيه. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص226.

(66) س ش25، 1 ربيع الأول 1301هـ/ 1 كانون الثاني 1884م، ص104.

(67) س ش24، 4 شعبان 1300هـ/ 11 حزيران 1883م، ص170.

ويلاحظ تقسيم وظيفة الإمامة في بعض المساجد بين أكثر من إمام؛ فقد يتولّى بعض الأئمة نصف الإمامة أو ربعها أو ثلثها أو ثلثيها، ويتضح ذلك في إمامة الصلوات الخمس على المذهب الشافعي وصلاة التراويح في الجامع الصلاحي؛ إذ كانت نصف إمامة هذه الصلوات معيّنة للأخوة الثلاثة عبدالرحمن وحسن وحسين أولاد أحمد الصمادي بموجب تقرير شرعي صادر في 2 جمادى الثانية 1262هـ/ 26 أيار 1846م، وبعد وفاة كل من عبدالرحمن وحسن أصبح ثلثا هذه الوظيفة شاغرًا، فأسندت هذه الحصّة للشيخ عبدالعال حسن الصمادي عوضًا عن أبيه وعمّه الذي توفي عن أولاد غير صالحين للإمامة، بحيث تكون إمامته في صلاة الفجر قبل الإمام الحنفي، بينما تكون بعد ذلك في الصلوات الأربع الأخرى وعلى وجه المناوبة أيضًا في صلاتي التراويح والعشاء خلال شهر رمضان[68].

وفي مثال ثانٍ كان كلٌّ من محمد راغب مصطفى التميمي وعبدالعظيم محمد الشرابي مقرّرين في إمامة الصلوات الخمس في الجامع الصلاحي مناصفة بينهما، لكلّ منهما 180 قرشًا، وكان عبدالعظيم مقررًا أيضًا في إمامة صلاة التراويح بوظيفة مقدارها 30 قرشًا سنويًّا، ونظرًا إلى ما في غلّة الوقف من فائض وزيادة طلب من نائب الشرع إبلاغ وظيفتهما حسب أمثالهما، وبناءً على ذلك وبعد أن استعلم من مدير أوقاف نابلس زاد نائب الشرع أجرة كلّ منهما إلى 300 قرش سنويًّا، بينما زاد عبدالعظيم بنسبة 20 قرشًا مقابل أدائه إمامة صلاة التراويح لتصبح بذلك 50 قرشًا[69].

وفي 21 صفر 1308هـ/ 7 تشرين الأول 1890م أقرّ نائب الشرع الشيخ موسى صوفان القدومي بوظيفة إمامة الصلوات الخمس والتراويح في الجامع نفسه بأجرة سنويّة مقدارها 240 قرشًا[70] غير أنّ الحجّة الشرعيّة لا تمدّنا بمعلومات عن مقدار الحصّة التي أُسندت للقدومي، كما لم تبيّن على أيّ مذهب أقرّت إمامته وإمامة الإمامين السابقين، ولكن يُرَجَّح أنّها كانت على أكثر من مذهب.

ويلاحظ أنّ بعض الأئمة شغلوا وظائف دينيّة أخرى إلى جانب وظيفة الإمامة، كالخطابة والآذان والتوقيت والوعظ وقراءة القرآن، فقد عمل كلّ من الشيخ تقي الدين عبدالكريم الحنبلي وأسعد نجم الدين الحنبلي إلى جانب وظيفة الإمامة بجامع الحنابلة مناصفة بينهما بوظيفة الخطابة في الجامع نفسه وتقاضى كلّ منهما مقابل ذلك مبلغَ 50 قرشًا سنويًّا[71]، وشغل الشيخ حسن شعبان البسطامي الإمام الشافعي للأوقات الخمسة في الجامع الصلاحي وظيفتي أذان الصبح على منارة الجامع والتوقيت، وكان يتقاضى مقابل الوظائف الثلاث مبلغَ 750 قرشًا في السنة، من ذلك 250 قرشًا مقابل وظيفة الإمامة و350 قرشًا مقابل الآذان و150 قرشًا مقابل التوقيت، علمًا أنه ورث هذه الوظائف عن والده[72].

وورث الشيخ حسن بكر حسن خير الدين فتيان والده في تولّي وظيفة الامامة الشافعيّة لأداء الصلوات الخمس

(68) س ش27، 26 محرم 1306هـ/ 3 تشرين الأول 1888م، ص320.
(69) س ش28، 20 صفر 1308هـ/ 6 تشرين الأول 1890م، ص327.
(70) س ش28، 21 صفر 1308هـ/ 7 تشرين الأول 1890م، ص329.
(71) س ش25، 1 ربيع الأول 1301هـ/ 1 كانون الثاني 1884م، ص104.
(72) س ش22، 5 ربيع الأول 1298هـ/ 6 شباط 1881م، ص202–203. وبعد نحو سنتين من تعيينه في هذه الوظائف حضر لنائب الشرع وطلب منه إبلاغ هذه الوظائف لدرجة المثل والاعتدال، وبعد أن تبيّن لنائب الشرع أنّ معلوم هذه الوظائف يقدّر بـ 1140 قرشًا بإخبار الثقاة عيّن له هذا المبلغ مقابل القيام بالوظائف الثلاث، من ذلك 450 قرشًا للإمامة و540 قرشًا لآذان الفجر و150 قرشًا للتوقيت. س ش 24، 13 شعبان 1300هـ/ 20 حزيران 1883م، ص 185.

وصلاة التراويح خلال شهر رمضان في جامع النصر مقابل 600 قرش عملة رايج بندر نابلس سنويًّا، وفي وظيفة خطيب ثانٍ على منبر الجامع مقابل 150 قرشًا سنويًّا، وفي وظيفة التوقيت للمؤذنين في الجامع نفسه مقابل 200 قرش سنويًّا، وفي وظيفة نصب علامات المنبر وفرشه أيام الجمع والأعياد مقابل 80 قرشًا سنويًّا، وقد أُسندت اليه هذه الوظائف بعد يومين من وفاة والده(73).

وشغل الشيخ محمد راغب مصطفى التميمي إلى جانب وظيفته كإمام حنفي في الجامع الصلاحي للصلوات الخمس ثلاث وظائف أخرى، هي: قراءة المولد الشريف وقراءة قصّة المعراج ووعظ نصف شعبان، وكان يتقاضى مقابل ذلك 200 قرش سنويًّا، منها 125 قرشًا مقابل قراءة قصّة المعراج و25 قرشًا مقابل وعظ ليلة نصف شعبان، وقد ورث هذه الوظائف عن الشيخ أمين البسطامي بحكم وفاته ووفاة ابنه عبدالمنعم عن ولد غير صالح للقيام بأداء هذه الوظائف(74).

وتولّى الشيخ محمد مرعي وظيفة الإمامة الحنفيّة للصلوات الخمس في الجامع الصلاحي، كما تولّى أيضًا وظيفة قراءة العشر الشريف يوم الجمعة على سدّة الجامع ووظيفة إعانة المؤذنين ووظيفة آذان الظهر والعصر على منارة الجامع، وكان يتقاضى مقابل ذلك 60 قرشًا سنويًّا من مال الوقف(75).

أمّا الشيخ محمد منيب عبدالله زيد القادري فكان يتولّى الإمامة على المذهب الشافعي لصلاتي الفجر والمغرب في جامع الساطون، وتولّى إلى جانب ذلك قراءة ورد السّحر في وقته المعلوم بالجامع نفسه كلَّ ليلة من ليالي شهري رجب وشعبان(76).

وتولّى الشيخ محمود قرش الإمامة على المذهب الحنفيّ للصلوات الخمس في جامع الحنابلة، كما تولّى أيضًا في الوقت نفسه إمامة صلاة التراويح وقراءة سورة الكهف كلَّ يوم جمعة، وكان يتقاضى مقابل ذلك 360 قرشًا سنويًّا، ثمّ زادها نائب الشرع لتصل إلى 540 قرشًا، وذلك بعد أن التمس الشيخ المذكور من نائب الشرع تقريره في الوظائف المذكورة وإبلاغ وظيفتها لدرجة المثل والاعتدال(77).

ويستدلّ من السجلّ الشرعيّ أنّ وظيفة الإمامة في مساجد مدينة نابلس اختلفت عن مثيلتها في مساجد القرى، ولا شكّ في أنّ عدد السكان كان يؤخذ بالحُسبان إذ لم يكن آنذاك في أيّ من قرى قضاء نابلس أكثر من مسجد واحد؛ لذا فقد كان إمام المسجد في القرية على مذهب واحد هو الشافعي، كما كان يتولّى إلى جانب الإمامة العديد من الوظائف والمهامّ، ويتضح ذلك في قرية دير شرف(78)؛ فقد كان الشيخ جبر حسن أحمد الفقهاء يتولّى الإمامة في

(73) س ش35، 7 ذي القعدة 1316 هـ/ 18 آذار 1899 م، ص192.

(74) س ش22، 5 ربيع الأول 1298هـ/ 6 شباط 1881م، ص202.

(75) س ش10، 25 ربيع الثاني 1262هـ/ 23 نيسان 1846م، ص216.

(76) س ش17، غرة رجب 1290هـ/ 4 آب 1875م، ص519.

(77) س ش25، 5 صفر 1301هـ/ 7 كانون الأول 1883م، ص21.

(78) **قرية دير شرف:** وتقع في الشمال الشرقي من مدينة نابلس على مسافة 9 كم منها. وتحيط بها أراضي قرى قوصين وبيت إيبا والناقورة وسبسطية وبرقة وبيت ليد ورامين وكفر قدوم، ويقع في جوارها خمس خرب، هي: الدوير وبيت جدية في الغرب، وكفر فارات وقابوبا في الشرقن وبير القطران في الشمال الغربي. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، 10 أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، 2002، ج2، ق2، ص391–392. حسين علي لوباني، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية، بيروت: مكتبة لبنان، 2006، ص109.

مسجدها للصلوات الخمس، وكلّف أيضًا أداء وظائف عدّة، منها إجراء عقود النكاح وتغسيل الموتى وتحرير نفوس المواليد والمتوفين، علاوة على أنه كان متولّيًا على وقف المسجد[79].

الخطابـة:

تُعَدُّ الخطابة من الوظائف الدينيّة المهمّة؛ إذ يتولّى من يُكَلّف بها الخطبة في صلوات الجمعة والعيدين. ونعت السجلُّ الشرعيّ الخطيب بالعديد من الألقاب التي تؤكّد مدى أهميته في المجتمع المحلي، ومنها "عين الخطباء الكرام"[80] و"فخر الخطباء المكرّمين"[81].

وكانت هذه الوظيفة وراثيّة انحصرت في عدد من العائلات النابلسيّة كالجوهري[82] وفتيان[83] والخماش[84] وعاشور[85] وأبو غزالة[86]. واشترط في من يتولّاها ألّا يقلّ عمره عن عشرين سنة ويتمتع بالكفاءة والأهليّة وأن يجتاز امتحانًا يعقده له مجلس اللواء يثبت فيه لياقته لهذه الوظيفة، ويوضّح المرسوم الذي وجهه محمد كامل باشا إلى سليمان طوقان قائمقام سنجق نابلس وجنين عام 1263هـ/ 1847م شروط توريث هذه الوظيفة والصفات التي ينبغي أن تتوفر في من يتولّاها، وممّا جاء فيه:

"إنّ انتقال الخطابة بالانحلال يتطلّب تمتّع الوريث بالكفاءة والأهليّة، وتكون الأولويّة للابن الأكبر على أن يتجاوز سنَّ العشرين، ويعقد له امتحان يثبت فيه الأهليّة واللياقة للخطابة، وإذا لم يكن له ولد كبير وكان له ولد صغير فيتولّى ذلك بالنيابة لحين بلوغه سنَّ العشرين حيث يكتسب اللياقة والأهليّة، وإذا لم يكن الابن الأكبر ذا أهلية ولياقة كما أنّ الولد الصغير يكتسب اللياقة والاستحقاق حين بلوغه فعندئذ لا يعطى لهؤلاء بل يصير التوجيه لغيرهم من ذوي الأهليّة وجميع هؤلاء يصير امتحانهم في مجالس السناجق بحضور مأمور الأوقاف، فالذي يظهر أنّ به لياقة يُعطى أعلامًا ومضبطة تطبيقًا للخصومات المشروحة"[87].

ويزخر السجلّ الشرعيّ بالعديد من الأمثلة على انتقال وظيفة الخطابة من الأب إلى الابن أو إلى آخرين من أرباب الاستحقاق في حال عدم وجود وارث للخطيب المتوفى أو ولد صالح مؤهّل لأداء هذه الوظيفة؛ فقد ورث بكر حسن خير الدين فتيان والده في عدّة وظائف كان منها نصف الخطابة في جامع النصر[88]، وعيّن الشيخ شاكر نجيب

(79) س ش28، 25 رجب 1316هـ/ 28 آذار 1889م، ص85.
(80) س ش14، 19 محرم 1283هـ/ 4 حزيران 1866م، ص129.
(81) س ش7، جمادى الأولى 1228هـ/ أيار 1813م، ص134.
(82) س ش7، جمادى الأولى 1228هـ/ أيار 1813م، ص145.
(83) س ش7، جمادى الأولى 1228هـ/ أيار 1813م، ص145. س ش10، 15 ذي القعدة 1255هـ/ 21 كانون الثاني 1840م، ص8.
(84) س ش17، ختام جمادى الأولى 1290هـ/ 27 تموز 1873م، 363.
(85) س ش31، 9 شعبان 1311هـ/ 16 شباط 1894م، ص14.
(86) س ش31، 9 شعبان 1311هـ/ 16 شباط 1894م، ص14.
(87) س ش11، سلخ رجب 1263هـ/ 15 تموز 1847م، ص18.
(88) س ش12، غرة رمضان 1275هـ/ 5 نيسان 1859م، ص242.

الخمّاش خطيبًا في جامع الساطون خلفًا لوالده، وممّا جاء في كتاب التعيين:

"**تبدي إليكم أنه وبناءً على انتقال والدكم... بالوفاة إلى رحمة الله تعالى وانحلال وظيفة الخطبة في جامع الساطون عنه ووجودكم أكبر أولاده وظهور اقتداركم بعد الامتحان في مجلس إدارة اللواء... ولأجل عدم تعطيل الوظيفة أذنّا لكم بمباشرتها والقيام بها بينما تحضر البراءة الشريفة**[89]".

أمّا في حال وفاة الخطيب من غير ورثة من الأولاد الذكور فتسند الوظيفة إلى شخص آخرَ يتمتع بالكفاءة والأهليّة، فبعد وفاة الشيخ عبدالله خليفة فتيان خطيب الجامع الصلاحي من غير وارث أُسندت الوظيفة إلى أحمد إبراهيم الخمّاش بصفته من أرباب الاستحقاق، وقد تقرّر أن يتناول مقابل ذلك من متولّي الوقف آقجة واحدة يوميًّا[90]، وانتقلت وظيفة الخطابة في جامع العين بعد وفاة الخطيب محمد مصطفى عاشور من غير ولد يرثه في ذلك إلى الشيخ عارف حسن أبو غزالة، وَصُرف له راتبٌ سنويٌّ مقدارُه 300 قرش على الرّغم من بقائه في هذه الوظيفة مدّةً طويلة من غير أن يتقاضى أجرًا على ذلك[91].

ويستدلّ من السجلّ الشرعيّ أنّ وظيفة الخطابة قسّمت على أكثر من شخص؛ فقد تولّى بعضهم حصّة معيّنة منها كالربع والنصف والثلث، كما تولّى بعض الخطباء وظائف أخرى إلى جانب وظيفتهم لا سيّما الإمامة، ومن الأمثلة على ذلك تنصيب حاكم الشرع لكلّ من محمود ونجيب وعباس وخضر وأحمد ومحمد أمين ومحمد طاهر أنجال الشيخ محمد شحاده الخمّاش في نصف وظيفة الخطابة وإقامة صلاة الجمعة في جامع الساطون، وفي ربع وظيفة الخطابة وإقامة صلاة الجمعة في جامع النصر، وفي ثمن الإمامة الحنفيّة وصلاة العشاء والتراويح في شهر رمضان ليلة بعد ليلة وصلاة الوتر في كلّ ليلة في جامع النصر؛ وذلك عوضًا عن والدهم لانحلال ذلك عنه بعد وفاته، لا سيّما أنهم كانوا يتمتّعون بالأهليّة واللياقة لأداء هذه الوظائف[92].

وذكرت حجّة أخرى أنّ الشيخ عارف حسن أبو غزالة الخطيب في جامع العين تولّى إلى جانب وظيفته إمامة صلاة التراويح وقراءة قصّة المولد النبوي الشريف وقصّة المعراج ودعاء ليلة النصف من شعبان براتب سنويّ مقداره 100 قرش[93]. وفي حجّة أخرى تولّى الشيخ محمد منيب عبدالواحد الخمّاش وظيفة ربع الخطابة ووظيفة ثمن الإمامة الحنفيّة في جامع النصر، ويبدو أنه كان دون سنّ العشرين حيث استُدعي للخدمة العسكريّة، الأمر الذي دفع نائب الشرع في محكمة نابلس الشرعية الشيخ أحمد القطب إلى الطلب من الحكومة المحليّة في لواء نابلس إعفاءه من الخدمة

(89) س ش27، 15 صفر 1306هـ/ 22 تشرين الأول 1888م، ص341.

(90) س ش12، 2 ذي الحجّة 1264هـ/ 31 تشرين الأول 1848م، ص46. **والأقجة:** هي وحدة نقد عثماني مضروبة من الفضّة، وهي كلمة مغوليّة الأصل معناها القطعة البيضاء، ضربها علاء الدين باشا أخو السلطان أورخان عام 1326م، واحتفظت بقيمتها ووزنها وطرازها حتى عهد السلطان الفاتح عام 1453م. عوض، الإدارة العثمانيّة، ص181. عماد عبدالسلام رؤوف، بعض العملات المستعملة في المَوصل في العهد العثماني وأقيامها، مجلّة المسكوكات، مديريّة الآثار العامّة، بغداد، العدد 5، 1974، ص93. شوكت باموك التاريخ المالي للدولة العثمانيّة، تعريب عبداللطيف الحرس، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2005، ص53-54.

(91) س ش31، 9 شعبان 1301هـ/ 5 حزيران 1884م، ص14.

(92) س ش17، ختام جمادى الأولى 1290هـ/ 27 تموز 1873م، ص633.

(93) س ش31، 9 شعبان 1311هـ/ 16 شباط 1894م، ص14.

العسكريّة، مبيّنًا أنّ والده عبدالواحد الخمّاش في سنّ الشيخوخة وليس له ولد سواه بعد وفاة الولد الثاني محمد راغب[94].

المدرّسون والوُعّاظ:

أُقيمت في بعض المساجد الحلقات العلميّة أو ما يُعرف بمصاطب العلم، وقد خَصّص بعض الواقفين من ريع أوقافهم مبالغَ معيّنة تُصرف على المدرّسين والوُعّاظ الذين يدرّسون العلوم الدينيّة كالفقه والحديث والتفسير للطلبة المقيمين بمدارس المساجد[95]، أو من يتولّون وعظ الناس بالدين والشرع وإعطاء الدروس الدينية خلال أيام محددة كأيام الجمع والمناسبات الدينيّة[96]. واشتُرط في من يتولّى هذه الوظائف أن تكون له معرفة بالعلوم الدينيّة وتتوفّر فيه اللياقة والاقتدار على قراءة العلم الشريف، ويتختاره هيئة خاصّة[97]، فتعيين الشيخ محمود محمد مرعي في وظيفة التدريس في الجامع الصلاحي جاء بعد أن تبيّن لنائب الشرع "لياقته واقتداره على قراءة العلم الشريف بالوعظ ونفع العوام"[98]، ويستدلّ من السجلّ الشرعيّ أنّ هذه الوظيفة كانت أحيانًا وراثيّة، ومن الأمثلة على ذلك تعيين الشيخ عبدالعظيم محمود الشرابي في وظيفة "أداء الدرس الشريف ونفع العوام بالوعظ في الجامع الصلاحي الآيلة إليه إرثًا عن أجداده"[99]، وَعُيّن الشيخ محمد راغب مصطفى التميمي في وظيفة أداء الدرس الشريف ونفع العوام بالوعظ من الفقه والحديث في الجامع نفسه عوضًا عن عمّه محمود أحمد التميمي وابن عمّ أبيه صالح محمد موسى التميمي بحكم وفاتهما وانحلال ذلك عنهما والآيلة لهما هذه الوظيفة بالانحلال عن جدّهما الشيخ محمد التميمي الآيلة إليه أيضًا عن آبائه وأجداده[100].

أمّا في ما يتعلّق بعلوفة هؤلاء الموظفين (أجرتهم السنويّة) فكانت تختلف من وقف إلى آخر ومن شخص إلى آخر أيضًا، فمثلًا كانت علوفة كلّ من خضر عبّاس تفاحة الحسيني وعبدالعظيم محمود الشرابي اللذين عُينا للدرس الشريف والوعظ في الجامع الصلاحي عام 1309هـ/ 1892م، 250 قرشًا سنويًّا لكلّ منهما، وارتفعت قيمة علوفة الشرابي إلى 600 قرش بعد أن التمس للحاكم الشرعي زيادة القيمة لعدم كفايتها ووجود زيادة في واردات الوقف، وقد وافق الحاكم الشرعي على هذا الالتماس بعد أن استعلم من مدير هيئة قومسيون الأوقاف الذي شهد أنّ الشيخ الشرابي "من المواظبين على قراءة عدد من الدروس إلى العامّة والخاصّة ومنقطع على الدوام بالجامع المذكور وأنه ذو عيال لا تُعرف له طريقة كسب"[101]. كما وجّه الحاكم الشرعيّ إلى عبدالله عودة القدومي وظيفة الوعظ والتعليم للطلبة المقيمين

(94) س ش13ب، 15ت صفر 1281هـ/ 21 تموز 1864م، ص129.

(95) عبدالرحمن المغربي، جامع الخضراء وأوقافه في مدينة نابلس من الفترة المملوكية وحتى وقتنا الحاضر، مجلّة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانيّة، المجلد 22، 2008، ص588.

(96) س ش27، 28 ذي القعدة 1305هـ/ 7 آب 1888م، ص280.

(97) س ش21، 23 شعبان 1295هـ/ 23 آب 1878م، ص131. س ش27، 4 محرّم 1306هـ/ 11 أيلول 1888م، ص307.

(98) س ش27، 4 محرم 1306هـ/ 11 أيلول 1888م، ص307.

(99) س ش21، 23 شعبان 1295هـ/ 23 آب 1878م، ص131.

(100) س ش21، غرّة جمادى الثانية 1296هـ/ 6 حزيران 1875م، ص273.

(101) س ش29أ، غرّة رجب 1309هـ/ 1 شباط 1892م، ص294.

بمدرسة الجامع الصلاحي مقابل 50 قرشًا بندرًا شهريًّا[102].

وإشارت بعض الحجج الشرعيّة إلى تخصيص جزء من ريع الوقف لإعطاء دروس في علم الفقه في الجامع الصلاحي خلال شهر رمضان دون أن يتضمّن ذلك شرط الواقف؛ فقد تولّى الشيخ محمد مرعي قراءة درس في علم الفقه في الجامع خلال شهر رمضان إلى جانب قيامه بوظيفة الإمامة الحنفيّة في الجامع نفسه للصلوات الخمس وصلاة التراويح، وَخُصّص له مقابل قراءة الدرس من قِبل متولّي الوقف 150 قرشًا في السنة بينما خُصّص له مقابل الإمامة 650 قرشًا في السنة[103].

قُرّاء القرآن:

اشترط بعض الواقفين في وقفياتهم تخصيص مبالغ معيّنة لأشخاص يتولّون قراءة بعض سُوَر القرآن خلال أوقات محدّدة وبخاصّة يوم الجمعة، ويهدي ثواب ذلك لروح الواقف. ويعتمد عدد هؤلاء القُرّاء حسب نصّ الوقفية، فقد بلغ عدد القرّاء وِفقًا لنصّ وقفيّة الشيخ حسن إبراهيم البسطامي عشرين شخصًا كانوا يقرؤون القرآن في داخل الخلوة البسطاميّة في الجامع الصلاحيّ، وكان من بين هؤلاء القرّاء كلّ من محمود وأحمد ولدي بكر ناجي البسطامي وعمّهما الشيخ خليل ناجي[104]، والشيخ محمد عارف عبدالرحمن الجوهري الذي كان يقرأ سورة التوبة (البراءة الشريفة) في كلّ ليلة جمعة بعد صلاة المغرب وحتى وقت العشاء[105]. واشترط موسى البرق في وقفيته تخصيص 25 قرشًا سنويًّا من ريع الوقف لشيخين يقرآن ختمة القرآن خلال شهر رمضان ويهدى ثواب ذلك لروح الواقف[106].

وتولّى كلّ من محمد منيب ومحمد راغب ولدي عبدالواحد الخمّاش قراءة ثلاثة أرباع جزء من سورة الأنعام في الجامع الصلاحي المهدي ثواب ذلك لروح جعفر بيك، وكانا يتقاضيان مقابل ذلك مصريّة واحدة يوميًّا[107]. وتعرّضت

(102) س ش27، 28 ذي القعدة 1305هـ/ 7 آب 1888م، ص280. ويُعرف **القرش البندر** أيضًا باسم الشرك أو الجرك، وهي كلمة تركية تعني فاسد أو مغشوش، وقد راج هذا النوع من القروش خلال القرن التاسع عشر في مختلف المدن الفلسطينيّة في شتى المعاملات المالية والتجارية، وأُشير إليه بتسميات مختلفة، منها: قرش عملة قديمة، وقرش بندر القدس، وقرش بندر الخليل، وقرش بندر نابلس. انظر: عارف العارف، المفصّل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف، 1960، ص340. محمد الحزماوي، التاريخ الاقتصادي للقدس العثمانية، القدس: دار الجندي للنشر، 2018، ص54-55.

(103) س ش24، 18 رجب 1300هـ/ 26 أيار 1883م، ص101.

(104) س ش23، غرّة جمادى الأولى 1275هـ/ 8 كانون الأول 1858م، ص296.

(105) س ش25، 19 ربيع الثاني 1301هـ/ 18 شباط 1884م، ص299.

(106) س ش12، غرّة جمادى الأولى 1275هـ/ 8 كانون الأول 1858م، ص228.

(107) س ش9، غرّة ربيع الثاني 1249هـ/ 19 آب 1833م، ص97. أُطلقت كلمة **المصريّة** على البارة، وكانت تنقسم إلى أجزاء كالنصف والثلث والربع حتى العشر، وانقسمت هذه الأجزاء إلى أجزاء أصغر منها، والبارة كلمة فارسيّة تعني شقفة أو قطعة أو جزءًا، وتُعد أصغر وحدة نقديّة في الدولة العثمانيّة، وتساوي كلّ أربعين بارة قرشًا واحدًا. وذكر الساحلي أنّ لفظ بارة أطلقه العثمانيون على نقد فضي كان متداولًا في مصر منذ القرن السادس عشر. انظر: العارف، المفصّل، ص337. خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلّة كليّة الآداب، الجامعة الأردنيّة، م2، أيار 1971، ص107. الحزماوي، التاريخ الاقتصادي، ص50-51.

هذه الوظيفة للتنازل والإفراغ مقابل مبلغ معيّن؛ فقد تنازل صالح محمد سعيد البسطامي وأفرغ يده عن نصف وظيفة التولية ونصف وظيفة النظارة على وقف البراءة الشريفة التي كانت تُقرأ في الخلوة البسطامية في كلّ ليلة جمعة إلى سفيان أمين الدين البسطامي نظرًا إلى عجزه عن القراءة[108]، وتنازل كل من أسعد وإسماعيل وعبدالرحمن أولاد حسين بيك حرب لكلّ من محمد منيب وأخيه محمد راغب أولاد عبدالواحد الخمّاش عن قراءة ثلاثة أرباع جزء من سورة الأنعام مقابل 200 قرش[109].

نظـارة الـوقف وولايتـه:

يحتاج العقار الموقوف إلى من يتولّى رعايته والحفاظ عليه وترميم ما ينهدم منه بحيث يظلّ صالحًا ناميًا، ويستغلّه بجميع الوسائل المشروعة، ويعمل على إنفاق الغلات في وجوهها وتوزيعها على مستحقيها، ويحفاظ على أمواله ويوزّعها على أصحابها بعدالة[110].

وتُعدّ وظيفتا نظارة الوقف وولايته من أهمّ الوظائف المتعلقة بالأوقاف، فالناظر هو المشرف العام على الوقف، ويعيّنه القاضي، وقد تمثلت سلطته في المحافظة على الوقف وصيانته وخدمته، كما يُعد المسؤول عن إدارة الوقف وتنظيمه الماليّ والإداريّ ومتابعة أموره وتوزيع ريعه حسب شروط الواقف[111].

أمّا متولّي الوقف فيأتي في المرتبة الثانية من حيثُ الأهميّة بعد الناظر، فهو يرجع إلى الناظر في بعض الأمور المتعلقة بالوقف[112]، وقد اشتُرط في من يتولّى الوقف أن يكون بالغًا عاقلًا ومن ذوي الكفاية والعدالة[113].

وتمثلت مَهَمّة متولّي الوقف في الإشراف على عمارته؛ حيث إنّ إهمال ذلك يؤدي إلى خرابه وضياع الانتفاع به، كما يعمل على تنفيذ شرط الواقف، مثل كيفيّة استغلال العقار الموقوف وتقسيم عائداته وصرف الأموال للمستحقين، ويتولّى أيضًا الدفاع عن الوقف والمحافظة عليه والعمل على استثماره، وكان عليه أن يقدّم كشفًا سنويًّا بالحسابات عن واردات الوقف ومصروفاته[114].

وقد يعزل الواقفُ متولّيَ الوقف من غير شرط أو سبب، كما يعزله القاضي إذا ثبت عدم أهليته، مثل عدم تسجيل أجور الوقف في دفتر المحاسبة، أو مخالفته شروطه، أو صرف أمواله في أمور غير ضروريّة[115].

---

(108) س ش11، 8 شوال 1264هـ/ 8 أيلول 1848م، ص90.

(109) س ش9، غرة ربيع الثاني 1249هـ/ 19 آب 1933م. ص97.

(110) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، 1971، ص303.

(111) زياد المدني، الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1800–1918، عمان، 2004، ج1، ص22.

(112) زياد المدني، أوقاف النقود في القدس في القرن السابع عشر الميلادي 1600–1700، ضمن كتاب: هند أبو الشعر (محرّر)، الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: الأبعاد التاريخيّة – مصادر التوثيق والتراث المقدسي المهدّد، عمّان: منتدى الفكر العربي، 2014، ص196.

(113) أبو زهرة، محاضرات في الوقف، ص315–319.

(114) المدني، الأوقاف في القدس، ص27–28. س ش10، 1 محرم 1257هـ/ 24 شباط 1841م، ص69.

(115) زياد المدني، الأوقاف الإسلاميّة في القدس: دراسة اجتماعيّة واقتصاديّة 1700–1918، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 10–14 أيلول 2006، عمّان: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام – الجامعة الأردنيّة، 2008، م3، ص223.

ويلاحظ في بعض الأحيان أنّ بعضهم جمع بين وظيفتي النظر والتولية، ويبدو أن ذلك يكون بناءً على شرط الواقف، ومن ثَمَّ تصبح صلاحيات المتولّي في هذه الحالة ضمن صلاحيات الناظر، ويتضح ذلك في الاتفاق بين كلّ من محمود الخمّاش وأخيه عباس الناظرين على وقف والدهما شحاده الخمّاش مع كلّ من محمد يوسف جاموس على تأجير 16 قيراطًا بكرم جاموس الواقع غربي مدينة نابلس بطريق المساقاة[116] شركة المساقي لهما بحق الثلث الباقي، على أن يقوم المساقاة لهما على الكرم المذكور بمالهما وعمالهما، وأن يغرسا أرض الكرم غراسًا جديدة بأشجار الزيتون، وأن يحرثا الأرض ويقيما الجدران اللازمة من الجهات الأربع مقابل النصف في الغراس الجديد وأربعة قراريط في الغراس القديم، وحدّدت المدّة لذلك بثلاثين سنة ضمن عشرة عقود[117]. ويتضح في هذا المثال أنه لم يكن للوقف المذكور متولٍ بل اقتصر الأشراف عليه على الناظرين فقط وهما ولدا الواقف، ومن ثَمَّ فقد كانا يمارسان الواجبات والمهامّ التي كان من المفروض أن تكون ضمن اختصاص المتولّي.

ويلاحظ أنه غالبًا ما كان الواقف يعيّن نفسه ناظرًا على وقفه طوال حياته، غير أنه كان هناك تباين في أيلولة الوظيفة من بعده، فبعضهم جعلها للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم[118]. واشترط بعضهم أن يكون النظر والولاية لابنه كوقف محمد سعيد البسطامي الذي اشترط ذلك لابنه صالح ومن بعده للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم[119]. واشترط خليل جاموس أن تكون النظارة على وقفه له طوال حياته ثمّ من بعده لابنه محمد ثمّ من بعده للأرشد فالأرشد[120]. واشترط بعضهم أن تكون النظارة على وقفه له ثمّ لأولاده من بعده، ويكون كل ناظرًا على استحقاقه من الوقف[121]. وقد يشترك أكثر من ناظر على الوقف الواحد، ويكون في هذه الحالة إذا كان الوقف مشتركًا بين أخوة، كما هي الحال في وقفية أبناء الحاج مصطفى النفك، وهم عبدالرزاق وناصر وإبراهيم؛ حيث جعلوا النظارة على وقفهم مثالثة بينهم بحيث يكون كلّ واحد منهم ناظرًا على الثلث الموقوف ومن بعده كلّ من استحق شيئًا من الورثة يكون ناظرًا عليه[122].

ويستدلّ من بعض الحجج أنّ بعض المتولّين لم يكونوا يتقاضون راتبًا مقابل ولايتهم على الوقف، فكان بعضهم

---

(116) **المساقاة:** هي نوع شركة أو دفع شجر له ثمر كالنخيل أو العنب وغير ذلك إلى آخر ليقوم بسقيه وخدمته وكلّ ما يحتاج إليه مقابل جزء معلوم من الثمر كالنصف أو الربع أو الثلث أو أقل أو أكثر. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 7 أجزاء، بيروت: دار الكتب العلمية، 1986، ج6، ص185. اللبناني، شرح المجلّة، م2، ص765.

(117) س ش15، 9 شوال 1285هـ/ 4 كانون الثاني 1869م، ص193.

(118) س ش12، غرة جمادى الأولى 1275هـ/ 8 كانون الأول 1858م، ص228. واشترط بعض الواقفين ممّن جعلوا النظارة على وقفهم من بعدهم للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم أن يكون ذلك من الذكور وأولادهم، فإذا انقرض أولاد الذكور عاد النظر لأولاد البنات، ويظهر ذلك في كلّ من وقفية زينب ووصفية بناء عبدالرحمن عبدالغني عرفات. س ش9، أوائل جمادى الثانية 1253هـ/ 3 أيلول 1837م، ص157، ووقفية أحمد يوسف طوقان. س ش7، أواخر ذي القعدة 1226هـ/ 17 كانون الأول 1811م، ص92.

(119) س ش10، 10 ربيع الثاني1259هـ/ 11 أيار 1843م، ص59.

(120) س ش10، غرة محرم 1257هـ/ 24 شباط 1841م، ص40.

(121) اشترط طاهر موسى العرابي في وقفيته أن يكون النظر لنفسه ثم من بعده لأولاده وأولاد أولاده الذكور كلّ مستحق ناظرًا على استحقاقه. س ش10، غرّة رمضان 1256هـ/ 28 تشرين الأول 1840م، ص33.

(122) س ش9، ربيع الأول 1252هـ/ حزيران 1836م، ص216.

يلجأ أحيانًا إلى نائب الشرع لتخصيص راتب له من غلّة الوقف، بل إنّ بعضهم كان يقضي مدّة طويلة في ولايته على الوقف من غير مقابل ثمّ يطالب بتخصيص أجرة معيّنة له مقابل ذلك، ويتضح ذلك في حالة متولي وقف جامع الحنابلة الشيخ تقي الدين عبدالكريم الحنبلي الذي عُيّن متوليًا على الوقف بموجب براءة شريفة صادرة في 8 ربيع الأول 1303هـ/ 11 كانون الأول 1885م، وفي 25 ذي القعدة 1310هـ/ 10 حزيران 1893م أي بعد نحو سبع سنوات من عمله كمتولٍ على الوقف؛ حيث حضر إلى المحكمة الشرعيّة وبيّن لنائب الشرع أنّ تلك الأوقاف "ذات مشقّة زائدة وأتعاب توجب صرف أوقاته وحصرها لإدارة الوقف والسعي في مهمّات في خدمة التولية المرقومة مجانًا... فيطلب بمقابلة أتعابه أجرة مثل خدمته من واردات الوقف، وذلك كل يوم آقجتان؛ أي ستة قروش..."، وبناءً على ذلك طلب منه نائب الشرع "إحضار أهل الوقف والمشاهدة على خدمته للتولية المرقومة من أهل الخبرة والدراية"، فأحضر ستة أشخاص أخبروه جميعهم أنّ المتولي المذكور قائم بأمور التولية على الوقف كما يحقّ وينبغي وأنّ أقلّ ما يعادل خدمته لهذه التولية أجرة يوميّة بقيمة ثلاثة قروش، عندئذ خصّص له نائب الشرع أجرة يوميّة بالقيمة المذكورة[123]. وقد يطلب الناظر أو المتولّي أحيانًا من قاضي الشرع أو نائبه إعفاءه من وظيفته مبررًا ذلك بعدم قدرته في أداء واجباته وكثرة انشغاله أو إقامته خارج المنطقة التي يقع فيها الوقف ممّا يصعب عليه متابعة شؤونه وأموره. ويزخر السجلّ الشرعيّ بالكثير من الأمثلة على هذه الحالات، من ذلك أنه بعد وفاة الحاج محمود أسعد الطاهر متولّي وقف الجامع الصلاحي أسند نائب الشرع وظيفة التولية لابنه محمد وابن أخيه عبدالله أسعد الطاهر، وبعد ثلاث سنوات حضرا إلى نائب الشرع وطلبا إعفاءهما من وظيفة التولية بالنظر لأنهما "صاحبا عيال وأشغال ضروريّة خاصّة كثيرة، وأنهما بسبب ذلك لا اقتدار لهما على القيام بوظائف التولية، لا سيّما وأنّ عبدالله من حين تولّيه للآن لم يتعاطَ أمور التولية مطلقًا وأنّ محمدًا سيتوجّه إلى يافا لأجل السكن فيها". وبناءً على طلبهما وافق نائب الشرع على استعفائهما من وظيفتهما وعيّن مكانهما حمدالله مسعود موسى النابلسي بعد التحرّي عنه من قِبل قوميسيون الأوقاف، وتبيّن أنه من "ذوي اللياقة والاستقامة والأمانة والقدرة على القيام بهذه الوظيفة"[124]. وبعد شهر طلب المتولّي الجديد من نائب الشرع إعفاءه من الوظيفة لعدم قدرته على القيام بأعبائها، فأُسندت إلى الشيخ بشير محمود الطاهر[125] الذي تولّى أيضًا شؤون التولية على أوقاف جامع الساطون بموجب حجّة مؤرّخة في 16 محرّم 1306هـ/ 23 أيلول 1888م، غيرَ أنه وبعد سبعة شهور من تعيينه طلب من نائب الشرع إعفاءه مبرّرًا ذلك بكثرة أشغاله، فأُسندت الوظيفة إلى الشيخ محمد صالح السخن[126]، الذي طلب أيضًا بعد مرور سنة ونصف على توليته إعفاءه من ذلك للمبرر نفسه والمتمثل بكثرة أشغاله، ووافق النائب على طلبه وعيّن بدلًا منه إسماعيل يوسف حلاوة[127].

وكان كلّ من عبدالوهاب العطعوط ومسعود بدوي بدران ناظرين على وقف جامع العين بموجب تقرير شرعي صادر في غرّة جمادى الأولى 1288هـ/ 20 تموز 1871م، وبعد وفاة عبدالوهاب أصبحت نصف التولية شاغرة، فحضر مسعود لدى نائب الشرع وأبدى عجزه عن القيام بوظيفته لكثرة أشغاله وطلب إعفاءه منها، وبناءً على ذلك وبعد

(123) س ش30، 25 ذي القعدة 1310هـ/ 11 حزيران 1893م، ص241.
(124) س ش27، 17 محرّم 1306هـ/ 24 أيلول 1888م، ص332.
(125) س ش28، 17 ربيع الأول 1306هـ/ 22 تشرين الثاني 1888م، ص3.
(126) س ش28، أواخر رمضان 1306هـ/ 30 أيار 1889م، ص345.
(127) س ش28، غاية محرّم 1308هـ/ 15 أيلول 1890م، ص316.

إخبار الثقاة عيّن النائبُ محمدَ رضوان أسعد كمال وأحمد الحاج عبدالخالق المنصور متوليين على الوقف المذكور[128].

وأوردت إحدى الحجج استعفاء الشيخ عبدالرحمن حسن محمود طوقان عن شؤون التولية على أوقاف جدّه مصطفى آغا طوقان، وجاء ذلك بعد مرور سنتين وثلاثة أشهر على تسلمه وظيفة التولية، وقد عيّن نائب الشرع بدلًا منه أخاه عبدالقادر[129].

وقد يتنازل المتولّي عن وظيفته لابنه من غير أن يطلب الاستعفاء، فقد فرغ حامد المحمود البسطامي وتنازل عن ولايته ومشيخته على وقف الزاوية الدرويشيّة لابنه محمد البالغ من العمر 19 سنة، مبررًا ذلك بعدم قدرته على القيام بأمور التولية والمشيخة على الوقف المذكور[130].

وتولّى بعض نظّار الأوقاف ومتوليها شؤون النظارة والتولية على أكثر من وقف في آن، وقد تكون وظيفة النظارة والتولية في هذه الحالة إمّا بشكل كلي أو جزئي كالنصف والربع والثلث أو الثلثين؛ فقد ذكرت إحدى الحجج الشرعيّة أنّ أولاد خليل صالح البسطامي، وهم سعيد وهاشم وكلّ من نجم الدين إسماعيل صالح فيض الله البسطامي ومحمد محمود صالح البسطامي، الذين كانوا جميعهم يشغلون ربع وظيفة التولية والنظر على وقف مقام جدّهم أبو يزيد البسطامي في قرية بيت إمرين[131]، كانوا أيضًا يتولون جميع النظر والتولية على وقف أبو يزيد البسطامي في قرية عصيرة الشماليّة[132]، وجميع النظر والتولية على وقف عجعج في قرية عجة[133]، وجميع النظر والتولية على وقف نبي الله حزقيل في قرية رامين[134]، وجميع النظر والتولية على أوقاف أولاد سيدنا يعقوب –عليه السلام– في محلّة الحبلة[135] في نابلس، وجميع النظر والتولية على وقف الشيخ علي في قرية الفندقومية[136]، وجميع النظر والتولية

---

(128) س ش26أ، 19 رجب 1302هـ/ 5 أيار 1885م، ص7.

(129) س ش29أ، 4 جمادى الأولى 1308هـ/ 17 كانون الأول 1890م، ص32.

(130) س ش20، 10 ربيع الثاني 1294هـ/ 25 نيسان 1877م، ص293.

(131) **قرية بيت أمرين:** تقع شمال غرب مدينة نابلس على مسافة 18 كم، وترتفع نحو 1383 مترًا عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص411. لوباني، معجم أسماء المدن، ص31.

(132) **عصيرة الشماليّة:** دعيت بالشماليّة تمييزًا لها عن عصيرة القبليّة. تقع شمال مدينة نابلس بنحو 6كم، ويفصل بينهما جبل عيبال، وترتفع عن سطح البحر نحو 2025 قدمًا. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص425. الموسوعة الفلسطينيّة، القسم العام، م3، ص281. لوباني، معجم أسماء المدن، ص31. آمنة إبراهيم أبو حجر، موسوعة المدن والقرى الفلسطينيّة، 2ج، عمّان: دار أسامة للنشر، 2003، ج2، ص904.

(133) **قرية عجة:** تقع في الجهة الجنوبية من مدينة جنين بانحراف إلى الغرب، وعلى بعد نحو 20كم عنها، وترتفع عن سطح البحر نحو 400 متر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص94. أبو حجر، موسوعة المدن، ج1، ص235. لوباني، معجم أسماء المدن، ص174.

(134) **قرية رامين:** أصلها كلمة سريانية تعني المكان المرتفع أو المشرف، وتقع جنوب شرق مدينة طولكرم وعلى مسافة 17كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص283. لوباني، معجم أسماء المدن، ص119.

(135) **محلّة الحبلة:** تقع عند أقدام جبل عيبال في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، وعرفت بهذا الاسم لأنها كانت مزروعة بأشجار الدوالي (الكرمة) التي كانت تزرع بأراضٍ تسمّى الحبلة. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج1، ص97. كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص105.

(136) **قرية الفندقومية:** تقع جنوب مدينة جنين بانحراف إلى الغرب وعلى بعد 23كم منها، وترتفع عن سطح البحر نحو 1240

على وقف لقمان –عليه السلام– في قرية بزارية[137]، وجميع النظر والتولية على وقف جامع أجنسنيا[138]، ونصف وظيفة النظر والتولية على وقف يحيى وزكريا –عليهما السلام– في قرية سبسطية[139]؛ وذلك عوضًا عن آبائهم وأجدادهم الذين كانوا يشغلون هذه الوظائف[140].

وشغل عبدالرحمن وحسن وحسين أولاد الحاج أحمد الصمادي أمور النظر والتولية على عدة أوقاف في مواقع مختلفة، كما يتضح من الجدول الآتي:

الرقم	الوظيفة	الوقف	المكان	الأجرة
1.	النظر والتولية	جدّهم الأعلى الشيخ محمد الصمادي	نابلس	قرشان يوميًّا
2.	المشيخة والنظر	زاوية السادات الصماديّة	الحبلة – نابلس	عثمانيتان يوميًّا
3.	النظر والتولية	مقام عبدالقادر الجيلاني	قرية قراوة[141]	4 عثمانيات يوميًّا
4.	النظر والتولية	زاوية السادات الصماديّة	الياسمينة– نابلس	عثمانيتان يوميًّا
5.	النظر والتولية	جامع الخليل	قرية جالود[142]	غير محدد
6.	النظر والتولية	وقف الشيخ عبدالقادر	–	عثمانيتان يوميًّا
7.	نصف وظيفة إمام البلاط	الجامع الصلاحي	نابلس	30 زولطة سنويًّا[143]

وشغل متولو وقف جامع الساطون، وهم عبدالغني عبدالله الجوهري ونعمان وعمر ولدا أحمد الجوهري وأولاد

قدمًا. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص138. أبو حجر، موسعة المدن، ج1، ص242. لوباني، معجم أسماء المدن، ص211.

(137) **قرية بزارية:** تقع شمال غرب نابلس على بعد نحو 17كم، وتحيط بها أراضي قرى برقة وعنبتا ورامين وكفر رمان. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص421. لوباني، معجم أسماء المدن، ص22. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص943. لوباني، معجم أسماء المدن، ص22.

(138) **قرية اجنسنيا:** تقع شمال مدينة نابلس وعلى مسافة نحو 15كم منها. ويقال إنّ أصل كلمة أجنسنيا أرامية بمعنى "من الجنس أو العرق"؛ أي أنهم ليسوا غرباء. بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص407. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص913. لوباني، معجم أسماء المدن، ص6.

(139) **قرية سبسطية:** تقع شمال غرب مدينة نابلس على مسافة 15كم منها، وترتفع من 400–463 عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص397. لوباني، معجم أسماء المدن، ص133.

(140) س ش22، 25 ربيع الثاني 1297هـ/ 7 نيسان 1880م، ص94.

(141) **قرية قراوة:** تعرف أيضًا بقراوة بني حسان، وتقع جنوب غرب نابلس وعلى مسافة 30كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص539–540. لوباني، معجم أسماء المدن، ص218.

(142) **قرية جالود:** تقع في الجنوب الشرقي من مدينة نابلس وعلى مسافة 26كم، أقيمت على ربوة مرتفعة تطلّ على قريتي تلفيت وقريوت المجاورتين لها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص320–321. لوباني، معجم أسماء المدن، ص56.

(143) س ش10، 5 جمادى الثانية 1262هـ/ 1 حزيران 1846م، ص207.

عبدالرحمن الجوهري الخمس، ثلث وظيفة التولية وثلث النظر على أوقاف المدرسة الجوهرية[144] في مدينة القدس، وذلك بالاشتراك مع أولاد الفتياني بحق الثلثين الآخرين[145].

وأشير أيضًا إلى تعيين عبدالفتاح وعثمان ولدي الشيخ عمر السعدي في ثلثي وظيفة النظر والتولية على عدّة أوقاف في كل من قرى طوباس[146] وتياسير[147] ورابا[148] وسيريس[149] وعقابا[150] والجديدة[151].

وقد يُنَصّبُ أشخاص على حصص محددة من الوقف، كما في تعيين سفيان البسطامي على نصف وظيفتي النظر والتولية على الجامع الصلاحي براتب سنوي قيمته خمسة قروش[152]. وَنُصِّبَ أيضًا أحمد وطاهر وعبدالفتاح وسليم أولاد محمد صالح عبدالفتاح على نصف وظيفتي النظر والتولية على أوقاف جامع الخضرا بأجرة سنويّة مقدارها 300 قرش، وقد عيّنهم نائب الشرع في هذه الحصّة بعد أن ظهرت له عدالتهم ولياقتهم ودرايتهم بإدارة مصالح الوقف "مناصفة بينهم بالتراضي لدفع المنازعات والمخاصمات الواقعة بينهم وبين أبناء الجوهري"[153].

وأوردت إحدى الحجج الشرعيّة تعيين نائب الشرع لكل من حسن ومحمد راغب ومحمد فوزي وبدوي وصالح أولاد مصطفى التميمي في ثلثي وظيفة النظر والتولية على وقف زاوية الشيخ أبي الوفا في قرية الزاوية[154]، وثلثي

---

(144) **المدرسة الجوهرية:** تقع بباب الحديد على يسار الداخل إلى الحرم الشريف، أنشأها صفي الدين جوهر القنقبائي الخازندار للملك الظاهر جقمق وأوقفها عام 843هـ. انظر: مجير الدين العليمي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، 2ج، بيروت: مكتبة المحتسب، 1973، ج2، ص37. عارف العارف، المفصّل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف، 1961، ص254. كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، عمّان، 1981، ص196–199. عبدالجليل عبدالمهدي، المدارس في بيت المقدس في العصرين الأيوبي والمملوكي، تج، عمّان: مكتبة الأقصى، 1981، ج2، ص140–149.

(145) س ش12، غرّة محرّم 1271هـ/ 25 أيلول 1854م، ص196.

(146) **قرية طوباس:** تقع شمال شرق نابلس على بُعد 20كم منها، كما تبعد نحو 35كم جنوب شرق جنين، وترتفع نحو 375كم مترًا عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص443. لوباني، معجم أسماء المدن، ص164.

(147) **قرية تياسير:** تقع شمال شرق طوباس على مسافة 35كم منها وترتفع نحو 300 متر عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص459. لوباني، معجم أسماء المدن، ص55.

(148) **قرية رابا:** تقع جنوب شرق مدينة جنين وعلى مسافة 12كم منها، وترتفع عن سطح البحر نحو 500 متر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص155. أبو حجر، موسوعة المدن، ج1، ص244. لوباني، معجم أسماء المدن، ص116.

(149) **قرية سيريس:** تقع جنوب مدينة جنين على مسافة 31كم منها، وتحيط بها أراضي قرى الجديدة وطوباس وطلوزة وياصيد وجبع وميثلون. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص132. أبو حجر، موسوعة المدن، ج1، ص240. لوباني، معجم أسماء المدن، ص143.

(150) **قرية عقابا:** تقع شمال غرب طوباس وعلى مسافة 26كم من مدينة نابلس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص458. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص912.

(151) س ش8، ربيع الأول 1246هـ/ أيلول 1830م، ص311. وتقع **قرية الجديدة** جنوبي مدينة جنين على مسافة 32كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص133. لوباني، معجم أسماء المدن، ص60.

(152) س ش10، غرّة محرم 1262هـ/ 31 كانون الأول 1845م، ص218.

(153) س ش12، 11 جمادى الأولى 1297هـ/ 22 نيسان 1880م، ص101.

(154) **قرية الزاوية:** تقع جنوب غرب نابس، وترتفع عن سطح البحر نحو 815 قدمًا، تحيط بها أراضي قرى مسبحة وسنيريا

وظيفة النظر والتولية على وقف الجامع العمري في قرية عنزة[155]، وثلثي النظر والتولية على وقف الشيخ جرار في قرية (؟)، وثلثي وظيفة النظر والتولية على وقف النبي ثريا في قرية مردة[156]، وثلثي وظيفة النظر والتولية على وقف جدّهم تميم الداري في مدينة دمشق وتوابعها[157].

وبالإضافة إلى وظيفتي النظر والتولية، كان بعض نظار الوقف ومتوليه يشغلون وظائف دينيّة وخدميّة أخرى، ويتّضح ذلك في حالة أمين البسطامي الذي شغل في الجامع الصلاحي بالوراثة عن والده عشر وظائف وظيفة، ويوضّح الجدول الآتي هذه الوظائف والأُجرة السنويّة التي يتقاضاها:

الرقم	الوظيفـة	الأُجرة السـنويّة بالقروش
.1	نصف التولية والنظر	50
.2	إمام شافعي	175
.3	الجباية	50
.4	إمام شافعي ثانٍ	10
.5	الأذان	180
.6	تكنيس الجامع	100
.7	بواب وغسل بركة الجامع	40
.8	مؤقت	150
.9	وعظ وقراءة القرآن في المولد النبوي	50
.10	فراشة المنبر	20
	المجموع	825 قرشًا[158]

وكفر قاسم ومجدل يابا وبديا ورافات. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص557. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص913.

(155) **قرية عنزه:** تقع جنوب مدينة جنين بانحراف قليل إلى الغرب وعلى مسافة 19كم منها. ولعلها عرفت بهذا الاسم نسبة إلى قبيلة بني عنزة إحدى بطون أسد من ربيعة من العدنانية. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج3، ق2، ص140. أبو حجر، موسوعة المدن، ج1، ص241. لوباني، معجم أسماء المدن، ص195.

(156) **قرية مرده:** تقع جنوب مدينة نابلس بالقرب من جماعين وعلى مسافة نحو 2كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص490. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص920. لوباني، معجم أسماء المدن، ص25.

(157) س ش20، 20 محرم 1292هـ/ 27 شباط 1875م، ص91-92.

(158) س ش10، غرّة محرّم 1262هـ/ 31 كانون الأول 1845م، ص218.

وجمع سعد الدين السعدي وظائف النظر والتولية والتربدارية[159] على وقف نبي الله يهودا في قرية طلوزة[160]، وقد تنازل في ما بعد عنها لابني ابنته عبدالله وعبدالرحمن ولدي عبداللطيف خير الدين فتيان[161]. وشغل متولّو أوقاف جامع الساطون وظيفة الكتابة ونيابة النظر على وقف جامع الخضرا الواقع بمحلّة الياسمينة في نابلس بما لذلك من المعلوم كلّ يوم عثمانيتان، كما شغلوا أيضًا وظيفة الجباية في وقف المسجد أيضًا مقابل عثمانية واحدة يوميًّا[162].

وفضلًا عن وظيفة نيابة النظر على أوقاف جامع النصر في نابلس التي شغلها كلّ من عبدالغني عبدالله الجوهري ونعمان وعمر ولدي أحمد الجوهري ومنيب وراغب وعارف وعاكف وسليم أبناء عبدالرحمن الجوهري، فقد شغلوا أيضًا وظائف الكتابة والمحاسبة والمشارفة[163] وربع وظيفة الإمامة على المذهب الحنفي وربع وظيفة الإمامة على المذهب الشافعي وإمامة صلاة التراويح[164].

وبالإضافة إلى الحصص المختلفة في وظيفة النظر والتولية التي شغلها أولاد مصطفى التميمي في العديد من الأوقاف، فقد شغلوا أيضًا وظيفة الجباية والكتابة على أوقاف الحرمين في مكّة والمدينة الكائن ذلك في مدينة نابلس ونواحيها مقابل 150 قرشًا، وقرّر نائب الشرع لاثنين منهم من بين الأخوة الأربعة وظيفة قراءة وتدريس الوعظ العام في الجامع الصلاحي، وحدّد لهما راتبًا قدره 50 قرشًا سنويًّا[165].

وقرر نائب الشرع لمتولّي وقف جامع النصر الشيخ حسن خير الدين فتيان وظيفة نصف الخطابة وجميع إمامة السادة الشافعيّة في الجامع المذكور بأجرة سنويّة مقدارها 150 قرشًا، منها 50 قرشًا لوظيفة نصف الخطابة و100

(159) **التربدارية:** نسبة إلى التربة بمعنى ضريح أو قبر. ودار من الفارسية، لا حصّة تدل على مالك الشيء أو صاحبه أو خادمه. ويمكن اعتبار التربدارية من الوظائف الدينية حيث كان القاضي يعيّن صاحبها. خالد زيادة، سجلات المحكمة الشرعية "الحقبة العثمانية" المنهج والمصطلح، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 85.

(160) **قرية طلوزة:** تقع شمال شرق مدينة نابلس على مسافة 15كم، ترتفع عن سطح البحر 530 مترًا. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ق2، ص430.

(161) س ش6، 18 ربيع الأول 1221هـ/ 6 حزيران 1806م، ص263. أبو حجر، موسوعة المدن، ج2، ص905. لوباني، معجم أسماء المدن، ص162.

(162) س ش12، غرّة محرّم 1271م، 25 أيلول 1854م، ص196.

(163) **المشارفة:** يعدّ المشارف من أرباب الوظائف الديوانية، وهو في معنى الشاهد؛ حيث تكون وظيفته رقابية بحيث يكون رقيبًا على أموال الوقف وموظفيه، كما يتولى الإشراف على أمور المستخرج أو الغلال من الوقف. غير أنه يختلف عن الشاهد بحيث إذا غاب العامل فيلزم على المشارف عمل الحساب، وذلك خلاف الشاهد الذي يحضر ويشاهد الحساب للوقف. الأسعد ابن مماتي، كتاب قوانين الدواوين، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991، ص302. محمّد عدنان البخيت ونوفان رجا السواريّة، دارسة في مصادر الإنفاق على مدارس القدس الشريف ومصروفاتها على ضور دفتر تحرير (T.D.131) (932هـ/ 1525م – 939هـ/ 1531–1532)، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17–21 شعبان 1427هـ/ 10–14 أيلول 2006م: الأوقاف في بلاد الشام بند الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين، 3 مجلدات، عمّان: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام – الجامعة الأردنية، 2008، م3، ص31–32.

(164) س ش12، غرة محرم 1271هـ/ 25 أيلول 1854م، ص195.

(165) س ش20، 20 محرم 1292هـ/ 27 شباط 1875م، ص91–92.

قرش للإمامة، على أنه كان يتقاضى مقابل التولية على وقف الجامع 100 قرش سنويًّا[166].

الوظائف الإداريّة في الوقف:

ارتبط بالوظائف الدينية في بعض المؤسسات الوقفية وظائف إدارية مختلفة تضمّنتها بعض الوقفيات وبخاصّة الكبيرة منها، ومن هذه الوظائف:

1. **الكاتب:** ويتولّى كتابة معاملات الوقف وإيراداته وتسجيلها بدفاتر خاصّة للوقف[167]، ويشترط أن يكون من الثقات المتديّنين العارفين بقوانين الكتابة وقواعدها. وعيّن في بعض الوقفيات أكثر من كاتب، كأن يُكلف أحدهما للواردات والثاني للمصروفات، ويعتمد ذلك على كثرة العقارات الموقوفة وحجم واردات الوقف ونفقاته[168]. ووفقًا للمحاسبة السنويّة التي كان يقدّمها متولّي وقف الجامع الصلاحي بلغت أجرة كاتب الوقف لأعوام 1257–1259هـ/ 1841–1843م، التي كانت بيد أولاد التميمي، عشرين قرشًا في السنة[169]. بينما أشار دفتر المحاسبة للوقف نفسه لعام 1261هـ/ أيلول 1845م، إلى أنه بالإضافة إلى أجرة أولاد التميمي عن وظيفة كتابة واردات الوقف ومصروفاته إلى وظيفة أحدهم وهو محمود التميمي كاتب دفتر، وكان يتقاضى مقابل ذلك ثمانية قروش في السنة[170].
2. **الجابي:** ويتولى مَهَمّة استخلاص الأموال وجبايتها من مستحقات الوقف واستخراج الأجور وتسليم ريع الوقف ومحاصيله وغلاته إلى المتولّي أو الناظر، كما يُسكن المستغلات التابعة للوقف من دكاكين ومعاصر وأفران ومصابن ومطاحن وغير ذلك[171]. ووفقًا للمحاسبة السنوية لوقف الجامع الصلاحي فقد كانت أجرة جابي وقف الجامع عام 1257هـ/ 1841م ثلاثين قرشًا، بينما بلغت عام 1261هـ/ أيلول 1845م خمسين قرشا[172]. وفي حال ثبوت خيانة الجابي أو تقصيره في القيام بمهامه يعزله حاكم الشرع بعد إخبار عدد من الثقاة[173].
3. **المشارف (المشارفة):** ويتولّى الإشراف على أمور المستخرج أو الغلال من الوقف[174].
4. **المحاسب:** ويتولّى الإشراف على شؤون الوقف الماليّة من واردات ومصاريف، ويبدو أنه هو الذي يَعُدُّ المحاسبة

(166) س ش12، غرّة رمضان 1275هـ/ 5 نيسان 1859م، ص240.
(167) س ش10، 15 محرّم 1262هـ/ 14 كانون الثاني 1846م، ص218.
(168) ابن مماتي، كتاب قوانين الدواوين، ص303. غنايم، إدارة الوقف، ص140–141.
(169) س ش10، 1 محرّم 1257هـ/ 24 شباط 1841م، ص69. س ش10، محرّم 1259هـ/ شباط 1843م، ص113.
(170) س ش10، غرّة محرّم 1261هـ/ كانون الثاني 1845م، ص218.
(171) زياد المدني، الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1800–1918، عمّان، 2004، ص33. منتصر محمود شطناوي، التربية والتعليم في بلاد الشام في دولة المماليك البحرية 1260–1382، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2008، ص155.
(172) س ش10، 1 محرّم 1257هـ/ 24 شباط 1841م، ص69. س ش10، 5 محرّم 1261هـ/ 15 كانون الثاني 1845م، ص109.
(173) س ش34، غاية ربيع الثاني 1315هـ/ 26 أيلول 1897م، ص 8.
(174) ابن مماتي، كتاب قوانين الدواوين، ص302.

السنويّة للأوقاف التي يقدّمها المتولّي أو الناظر على الوقف للحاكم الشرعي[175]. ويلاحظ أنّ بعض موظفي الوقف جمعوا بين الوظائف الأربع السابقة إلى جانب وظائف أخرى كالتولية والنظر على الوقف، ويتضح ذلك في تنصيب الحاكم الشرعي لكل من عبدالغني عبدالله الجوهري ونعمان وعمر ولدي أحمد الجوهري ومنيب وراغب وعارف وسليم وعاكف أولاد عبدالرحمن الجوهري في وظيفة الكتابة ونائب ناظر على وقف مسجد جامع الخضرا بالياسمينة بما لذلك من المعلوم كل يوم عثمانيتان، وفي وظيفة الجباية على المسجد نفسه مقابل عثمانيتين يوميًّا، ووظيفة المحاسبة والمشارفة بأجرة يوميّة قدرها عثماني واحد، وفي ثلاثة أرباع التولية والنظر على المسجد مقابل 4.5 عثمانية يوميًّا[176]. كما نُصّب المذكورون سابقًا أيضًا في وظيفة نيابة النظر والتولية على وقف جامع النصر ووظيفة الكتابة والمحاسبة والمشارفة على وقف الجامع فضلًا عن ربع وظيفة الإمامة الحنفيّة وربع وظيفة الإمامة الشافعيّة بالجامع نفسه مع نصف إمامة صلاة التراويح بأجرة سنويّة قدرها خمسون قرشًا[177].

الوظائف الخدميّة:

اشتملت بعض الوقفيات التي حُبست على المؤسسات الدينيّة والخيريّة كالمساجد والزوايا والمدارس وغيرها من المؤسسات الأخرى على وظائف خدماتيّة متعدّدة تنوّعت بتنوّع المؤسسات الموقوفة وحجم أوقافها. وكان من بين هذه الوظائف الشعّالة (الإنارة) والبوّابة والكنّاسة والفرّاشة وسوق الماء إلى برك الجامع وغسل البرك وتنظيف المطهرة. واعتمد عدد القائمين على هذه الوظائف على سَعة المؤسسة الموقوفة وبخاصّة المساجد.

ويلاحظ أنّ وظيفة الشعّالة كانت تُعدّ من أهم الوظائف الخدماتيّة، فقد أنفقت الأموال المحصّلة من الأوقاف لشراء الزيت والشمع اللازم لإنارة القناديل المستخدمة في إنارة المؤسسة الوقفيّة خلال الليل وفي بعض المناسبات الدينيّة كعيدي الأضحى والفطر وعيد المولد النبوي وليلة الإسراء والمعراج. وكانت وظيفة تنوير القناديل وإطفائها في الجامع الصلاحي موجّهة إلى أسعد عبدالرحمن السفاريني مقابل 554 قرشًا في السنة، ويبدو أنّ هذه الأجرة كانت قليلة إذ تقدّم السفاريني للحاكم الشرعي يطلب إقراره في الخدمة المذكورة وإبلاغ وظيفتها لدرجة الاعتدال والمثل، ولمّا تبيّن لحاكم الشرع لياقة صاحب الوظيفة واقتداره واستقامته لذلك، ولكون معلوم هذه الوظيفة 720 قرشًا هو أجرة المثل والاعتدال بإخبار الثقاة، عيّن للسفاريني 200 قرش إضافيًّا للقيام بوظيفة الشعّالة خلال شهر رمضان و520 قرشًا مقابل القيام بها خلال بقية أشهر السنة الأخرى[178].

وممّا يجد ذكره أنه في الوقف الذي كان فيه أسعد السفاريني يعمل شعالًا في الجامع الصلاحي كان والده عبدالرحمن يعمل بالاشتراك مع سعيد حسن سفيان البسطامي في وظيفة تكنيس وفرش الجامع نفسه مناصفة بينهما بأجرة سنوية قدرها 350 قرشًا، وشغل عبدالرحمن إلى جانب ذلك وظائف أخرى تمثلت في وظيفة سوق الماء إلى برك

(175) س ش18، 3 ربيع الأول 1291هـ/ 21 نيسان 1874م، ص179.

(176) س ش12، غرّة محرّم 1271هـ/ 25 أيلول 1854م، ص195. س ش18، 3 ربيع الأول 1291هـ/ 21 نيسان 1874م، ص179.

(177) س ش12، غرّة محرّم 1271هـ/ 25 أيلول 1854م، ص195.

(178) س ش24، 19 رمضان 1300هـ/ 25 تموز 1883م، ص193.

الجامع بأجرة سنوية قدرها 85 قرشًا، ووظيفة الترقية[179] بين يدي الخطيب كل جمعة بأجرة مقدارها 60 قرشًا، ثم قرّر الحاكم الشرعي زيادة قيمة أجرة هذه الوظائف بعد أن ظهر له "لياقتهما واقتدارهما وديانتهما ودرايتهما واستقامتهما" بحيث تكون أجرة التكنيس والفرش 480 قرشًا وأجرة سوق الماء 120 قرشًا وأجرة الترقية 96 قرشًا[180]، وبذلك يكون مجموع الأجرة السنوية التي كان يتقاضاها عبدالرحمن السفاريني مقابل القيام بالوظائف السابقة 456 قرشًا.

أمّا في ما يختصّ بوظيفة بوّابة الجوامع في المدينة فكانت تمتد فترتها من قبيل صلاة الفجر وحتى بعد صلاة العشاء بنصف ساعة، وقد يجمع بوّاب الجامع أكثر من وظيفة في الجامع نفسه، فقد كان الشيخ عبدالكريم أحمد خير الدين فتيان يعمل بوّابًا وشعّالًا في جامع النصر بالإضافة إلى أذان الفجر وتسبيح نصف الليل على منارة الجامع وتكنيس الجامع يوميًّا مع غسل بركته مرّتين أسبوعيًّا وغسل البلاط الشرقي والغربي مرّتين أسبوعيًّا وتنظيف مطهرة الجامع يوميًّا وسوق الماء إلى بركة الجامع وأذان عشاء ليلة الجمعة وظهر يوم الجمعة كلّ ذلك بأجرة سنويّة مقدارها 95 قرشًا، ثمّ زيدت بناءً على التماس صاحبها للحاكم الشرعي فأصبحت 120 قرشًا[181].

ويبيّن الجدول أدناه الوظائف الخدماتية في الجامع الصلاحي وأجرة القائمين عليها وما يرتبط بها من أدوات:

الوظيفة	الأجرة السنويّة بالقروش للسنوات الأربع			
	1257هـ/ 1841م	1259هـ/ 1843م	1260هـ/ 1844م	1261هـ/ 1845م
أ- **الشعّالة**				
1. الشعّال	50	50	–	75
2. شعل ليلة المولد النبوي	2.5	3	10	9
3. شعل ليلة المعراج	2.5	–	3	15
4. شعل الشعلة	2.5	–	–	–
5. شعل العيد الكبير	18	23.5	–	33
6. شعل شهر رمضان	201 (4 جرار سيرج)	237 (ثمن 5 جرار سيرج)	–	–
7. شعل الأحد عشر شهرًا من السنة	350	–	412	–
8. ثمن قناديل	55 (22 قنديلا)	52	60 (ثمن 400 قنديل)	600
ب- **البوّابة**				
1. بوّاب السنة وغسل البرك	21	24	24	60 بما في ذلك أجرة بوابي شهر رمضان
2. بوّابو رمضان	18	20	22	–
3. تعمير أبواب الجامع	5	–	–	–

(179) **الترقية:** يُعرف من يتولاها باسم المرقي ووظيفته تذكير الخطيب بموعد وقت الخطبة، وكان يقف قبل الخطيب ويقرأ الآيات الواردة في حق المصطفى –صلّى الله عليه وسلّم– ويختمها بقراءة الفاتحة، ثمّ يصعد الخطيب على المنبر. محمد هزاع الشهري، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني 923–1344هـ/ القاهرة: دار القاهرة للكتاب، 2003، ص415–416.

(180) س ش24، 28 شعبان 1300هـ/ 5 تمّوز 1883م، ص191–192.

(181) س ش24، 1 ذي القعدة 1300هـ/ 4 أيلول 1883م، ص243.

الوظيفة	الأجرة السنويّة بالقروش للسنوات الأربع			
	1257هـ/ 1841م	1259هـ/ 1843م	1260هـ/ 1844م	1261هـ/ 1845م
ج- الكنّاسة				
1. مكنس	50	50	–	
2. تكنيس سطح الجامع وكبّ زبالة	21	22	8	
3. ثمن مكانس	5	–	–	
4. ثمن قفف عدد (2)	5	–	–	
5. مكنس السدّة	–	–	–	100
6. فرّاش المنبر	–	–	–	20[182]

الخاتمة:

جملة القول، في خاتمة هذه الدراسة، إنّ استئثار عدد من العائلات النابلسيّة بمختلف الوظائف الدينيّة التي غدت تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن لتكون حكرًا على عدد محدود من عائلات المدينة يبدو واضحًا. ولا شكّ في أنّ نظام وراثة الوظائف هذا من شأنه أن يسهم في حرمان الكثير من أبناء بعض العائلات ممّن يمتلكون المعرفة والكفاءة في تولّي هذه الوظائف نظرًا إلى الاحتكار المفروض عليها.

ويتضح أيضًا أنّ بعضًا من أبناء العائلات جمع بين أكثر من وظيفة أو جزء منها في آن، الأمر الذي كان من الطبيعي أن يسهم في تراكم ثرواتهم المالية ليستغلوها في شراء العقارات المختلفة من سكنيّة وتجاريّة وزراعيّة سواء في داخل المدينة أو في خارجها.

ولا شكّ أيضًا في أنّ توزيع مرتبات بعض الوظائف لعدد من الورثة مقابل القيام بالتناوب في أداء مهامّ هذه الوظائف من شأنه أن يؤدّي إلى تقاعس هؤلاء الورثة عن أداء واجباتهم نظرًا إلى احتكارهم هذه الوظائف دون منافسة.

(182) جُمعت هذه القائمة من خلال المحاسبة السنويّة التي قدّمها متولّي الوقف للأعوام الأربعة المذكورة أعلاه. انظر: س ش10، غرّة محرّم 1257هـ/ 24 شباط 1841م، ص68-69. س ش10، 5 محرّم 1260هـ/ 27 كانون الثاني 1844م، ص129-130. س ش10، غرّة محرّم 1261هـ/ 11 كانون الثاني 1845م، ص217-218. س ش10، غرّة محرّم 1259هـ/ 2 شباط 1843م، ص112-113.

The Socio-Economic Role of Religious Officials in Nablus in the 13th Century AH / 19th Century AD. The Registers of the Islamic Law Court as a Source

Muhammad Majid Al-Hizmawi *

ABSTRACT

This article examines some aspects of social life in the town of Nablus during the 13th century AH / 19th century AD, and in particular the religious officials. There were four types of clerical offices: muftis; law court employees with the Islamic Law Court judge at the head and other court officials, especially clerks; administrators of the Islamic waqf endowments; and mosque employees. The study is mostly based on the registers of the Islamic law court of Nablus – rich archival material that includes valuable information not available in other historical sources.

Keywords: Nablus, 19th century Palestine, Islamic law court registers, Islamic religious officials.

* College of Arts and Sciences, Qatar University. Received on 20/8/2018 and accepted for publication on 1/8/2019.

REFERENCES

Abu Baker, Ameen Msoud. (1996); *Land ownership in Jerusalem 1858-1918*, Amman: Abd Al hameed Shoman Organisation.

Abu Hajar, Amina Ibraheem. (2003); *Encyclopedia of Palestinian cities and villages*, the second part, Amman: Osama publishing house.

Awad, Abd Alaziz.(1969);*The Ottoman administration in state of Syria 1914-1964*,Cairo: Dar Alma'arefah,.

al Dabag, Mustafa Murad. (2000); *Our country Palestine*, 10 parts, Kofr Kara': Alhuda House.

al Dostoor. (1883) two parts, *Translation of Nofel Na'mat Allah Nofel*, Beirut: Literary printing press.

Gharaiba, Abd Alkareem.(1962); *Syria in the ninth century 1845-1876*, Cairo: Dar Aljabal.

al Jaloudi, 'alayyan Abd al- fatah. (1994); *Ajloun Disrict 1864-1918*, Amman: publications of the committee of Alsham history.

Lobani, Hussein Ali. (2006); *Palestine cities and villages lexicon*, Beirut: Lebanon library.

Mana', Adel. (2008); *Jerusalem District in the mid Ottoman period: Management and society since mid18th century till the campaign of Mohammad Ali Basha in 1831*, Beirut: The organization of Palestine studies.

al Nemer, Ihsan. (1975); *The history of Nablus and Albalqa Mountain*, four parts, Nablus; labours co-operation printing press.

Ogli, Akmal Aldeen Ihsaan. (2010); *The Ottoman country history and civilization*, Istanbul : Research Center for Islamic History , Arts and Culture.

Ogli, Akmal Ihsan. (1999); *The Ottoman Country: History and Civilization*, Part 2, translation of Saleh Sadawee, Istanbul: Research center for history and Arts.

al Oura, Ibraheem. (1936); *The history of Sleeman Basha Al Adel*, Saida: Deer Almukles press.

Safi, Khaled Mohammad. (2010); *The Egyptian Judgment in Palestine*, Beirut, Palestine Sudies Organisation.

al Tamimi, Mohammad Rafeeq and Alkateb, Mohammad Bahjat. (1999); Beirut state, *The first part, Nablus District*, (E.D) by Zoheir Ganaem and Mohammad Mahafdah, Amman.

al Ttarawneh, Mohammad Salem. (1992); *The history of Al Balqa, Ma'an and Alkarak cities 1918-1864*, Amman: publications of the Ministry of Culture.